هيئة قطر للأسواق المالية
Qatar Financial Markets Authority

qfma.org.qa

التقرير السنوي

2021

Qatar

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

محتوى التقرير

- مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ورئيسها التنفيذي 8
- كلمـــة رئيس مجلس الإدارة 14
- كلمـــة الرئيس التنفيذي 16
- الفصل الأول 19

  عن هيئة قطر للأسواق المالية
- الفصل الثاني 29

  نطاق رقابة الهيئة
  - أنشطة الخدمات المالية
  - الوظائف الخاضعة لرقابتها
  - الخاضعون لرقابتها
- الفصل الثـــالث 37

  عضوية الهيئة على المستويين المحلي والدولي
- الفصل الرابـــع 41

  أهـــم أعمـال وإحصائيـات هيئـة قطر للأسواق المالية
- الفصل الخامـس 83

  ملخـص عـام لأداء سوق الأوراق الماليـة القطريـة

مجلس إدارة
هيئة قطر للأسواق المالية
ورئيسها التنفيذي

سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ يحيى سعيد الجفالي النعيمي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور/ محمد عبد العزيز صالح الخليفي

عضواً

سعادة الشيخ/ خالد بن سعود بن فهد آل ثاني

عضواً

الدكتور/ خالد ناصر محمد الخاطر

عضواً

السيد/ عبد الرحمن محمد يوسف جولو

عضواً

السيد/ مايكل راين

عضواً

ناصر أحمد عبد الرحمن الشيبي

الرئيس التنفيذي

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

تواصل هيئة قطر للأسواق المالية، ومنذ تأسيسها في عام 2005 كهيئة تنظيمية ورقابية مستقلة على الأسواق المالية والشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية، جهودها الحثيثة لتحقيق أعلى درجات التقدم والتطور لقطاع سوق رأس المال في الدولة، بما يسهم في تعزيز النهوض المستمر للقطاع المالي، وترسيخ استقراره، وحماية المستثمرين والمتعاملين فيه.

ومن منطلق رؤيتها المتمثلة في الارتقاء بأسواق رأس المال في دولة قطر لتكون نموذجاً للخدمات المالية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، تمضي الهيئة قدما لتلبية طموحات المستثمرين وتحقيق تطلعاتهم واستشراف رؤاهم، بما يعزز مستوى تلك الخدمات، ويؤدي إلى الانتقال بتنافسية سوق القطاع المالي القطري إلى مرحلة نوعية جديدة، من خلال تحفيز ممارسة الأعمال في السوق، وتسريع جهود ترقيته إلى مصاف الأسواق المتقدمة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على كافة الكيانات والأشخاص الخاضعين لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.

لقد كانت الآثار الإيجابية للإجراءات والخطوات التي اتخذتها الهيئة لتطوير سوق رأس المال في دولة قطر خلال العام 2021، واضحة ومباشرة على تداولات البورصة التي استطاعت، ورغم تأثير جائحة (كوفيد - 19)، أن تحقق قفزة كبيرة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة قطر في 2021 بنسبة 10.9% لتتجاوز 667 مليار ريال مقارنة بـ 602 مليار ريال في 2020، فضلا عن ارتفاع المؤشر العام للبورصة بنسبة 11.4%، ليقفل عند 11,626 نقطة في 2021 مقارنة بـ 10,436 نقطة في 2020.

لا شك أنه وفي ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العام 2021 امتداداً لما شهده في عام 2020، جراء جائحة (كوفيد - 19)، وانعكاساتها على مختلف القطاعات والأنشطة، فإن دوافع وأهداف تحقيق أولويات هيئة قطر للأسواق المالية في تطوير البيئة التشريعية للأسواق المالية، ورفع مستوى كفاءتها وتنافسيتها، وترسيخ أفضل الممارسات العالمية في الأشراف والتنظيم والرقابة على الصناعة المالية، أصبح أكثر حاجة وإلحاحاً من أي وقت مضى.

ويلقي محتوى هذا التقرير، في جانب كبير منه، الضوء على نشاط ومبادرات الهيئة خلال عام 2021، كما يقدم عرضاً مفصلاً وصورة شاملة للأعمال والمنجزات التي قامت بها على صعيد تطوير البيئة التشريعية للقطاع المالي، وتعزيز البنية الأساسية لسوق رأس المال في دولة قطر.

لقد كان الهدف من الإجراءات والسياسات والأنظمة التي قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتطويرها خلال العام 2021، هو تعزيز حماية مصالح المستثمرين والمحافظة على استقرار نزاهة وشفافية سوق رأس المال، وتطوير جاذبية البيئة الاستثمارية للسوق، بما يخدم عملية استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعزيز التحول الرقمي الذي يساهم في تسريع إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات بمرونة عالية للقطاع المالي من خلال توظيف أحدث التقنيات الرقمية، ومواكبة آخر المستجدات العالمية التي يشهدها القطاع، الأمر الذي من شأنه أن يمنح المستثمرين أفضل تجربة وقيمة مضافة يمكن أن يحصلوا عليها في إنجاز أعمالهم بما يحقق تطلعاتهم وأهدافهم.

ومن هذا المنطلق، تبذل هيئة قطر للأسواق المالية، جهوداً كبيرة ومساع متواصلة لفهم احتياجات المستثمرين والمتعاملين في القطاع المالي، والعمل على تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

وتؤكد الهيئة في هذا السياق، التزامها بالعمل الدؤوب على تحقيق ريادة سوق رأس المال في دولة قطر، من خلال استمرار تطوير البيئة التشريعية، وحماية المستثمرين، وتعزيز ثقتهم بالسوق، ودعم عوامل الابتكار في تقديم الخدمات المالية، بما يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته.

بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

تميز أداء هيئة قطر للأسواق المالية خلال العام 2021، بتحقيق العديد من الأعمال والمنجزات على كافة المستويات التشريعية والتنظيمية والرقابية، وذلك بالرغم من التحديات التي تعاملت معها الهيئة بالتخطيط المنهجي المدروس، وبالعمل الجاد والقرارات والإجراءات المناسبة، انطلاقا من حرصها على استمرار وجود سوق رأسمال قوي ومنافس ومنظم في دولة قطر، قادر على مواكبة المستجدات العالمية، ويلبي المعايير والمتطلبات الدولية، في نطاق بيئة استثمارية محفزة، تحمي المستثمرين وتعزز ثقتهم، وتوفر لهم أعلى مستوى من النزاهة والشفافية بما يعود على استثماراتهم بالاستقرار والاستدامة والنجاح.

وفي هذا السياق، تابعت الهيئة دورها ونشاطها بخطى حثيثة، وبذلت قصارى جهدها لترسيخ جاذبية القطاع المالي، وتطويره والنهوض بأدائه، والارتقاء بتعاملاته ومرونته، ليكون قادرا على الاستمرار في أداء دوره الطموح كقطاع مساند وداعم لتنوع ونمو الاقتصاد الوطني.

لقد عملت الهيئة على إرساء وتعزيز دعائم البنية الأساسية لقطاع سوق رأس المال في دولة قطر، بما يواكب طموحات وتطلعات المستثمرين، ويلبي

أهداف الهيئة في تحقيق رؤيتها المستقبلية لسوق رأسمال متطورة، تقدم خدمات مالية مميزة ومحفزة لجميع المتعاملين فيها، وتضاهي أسواق رأس المال المتطورة.

وتتولى الهيئة مسؤولية تطوير الأنظمة والتشريعات التي تحكم عمل سوق رأس المال القطري، بما يتواكب مع التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية، ويتيح قطاعا ماليا رياديا، تحكمه قواعد وقيم النزاهة والشفافية والعدل والمساواة لجميع المتعاملين، الأمر الذي يضمن تحقيق أعلى درجات الرضى والقبول لديهم، وأعلى مستويات النجاح لاستثماراتهم.

وفي ظل استمرار عملية تحديث تشريعاتها وأنظمتها، قامت هيئة قطر للأسواق المالية خلال العام 2021، بتعديل قواعد التداول بالهامش بهدف زيادة مستويات السيولة ورفع جاذبية السوق المالي، إضافة إلى تعديل نظام الخدمات المالية، وإصدار نظام جديد لطرح وإدراج الأوراق المالية، لتكون إجراءات ومتطلبات الطرح والإدراج متاحة لشريحة أكبر من الشركات، فضلا عن إصدار الضوابط الخاصة لشراء الشركات المساهمة المدرجة لأسهمها، لغاية تنفيذ ودعم برامج تحفيز الموظفين لديها.

ومن منطلق مواصلة الهيئة لدورها في تعزيز الوعي لدى الجهات المرخص لها في تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من مخاطرهما، أطلقت الهيئة برنامج توعوي وتقييمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف تعزيز الوعي بهذا المجال في قطاع سوق رأس المال، كما نظمت وشاركت في العديد من ورش العمل والدورات التدريبية المتعلقة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علاوة على قيامها بتعزيز الإجراءات المتخذة من قبلها في متابعة فعالية التزام الجهات المرخص لها بالمتطلبات التشريعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الاستمرار في مراجعة تصنيف درجة مخاطر تلك الجهات.

وفي إطار حرصها على متابعة جهودها الرامية إلى تعزيز حضورها عربيا ودوليا، قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتوطيد أواصر التعاون مع العديد من الجهات والمنظمات المعنية بالقطاع المالي ومجال نشاط الهيئة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، عبر توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع تلك الجهات، فضلا عن المشاركة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية والتي كانت تعقد عبر تقنية الاتصال عن بعد.

كما تأخذ الهيئة على عاتقها، العمل الدؤوب والمستمر لضمان تطور السوق المالي القطري، ورفع إمكانيات نموه، وتعزيز قدراته التنافسية، وفي سبيل ذلك، ستواصل الهيئة متابعة المؤشرات الرئيسية لأداء السوق، وتقديم أطر عمل مبتكرة، وتسهيل إصدار أدوات استثمارية ومالية جديدة، إضافة إلى تعزيز عملية التطوير التشريعي والمؤسسي لسوق رأس المال، وإتاحة كل ما من شأنه المساهمة في تحقيق قفزات نوعية للسوق تعود على بيئته الاستثمارية وعلى المستثمرين والمتعاملين والاقتصاد الوطني بالنفع والفائدة.

ناصر أحمد عبد الرحمن الشيبي

الرئيس التنفيذي

استـــــاد خليفة الدولي

تـم افتتـاحـــه فـي
19 مايو 2017

الفصـــــل الأول

1 عن هيئـة قطـر للأسواق المالية

نشأة الهيئة

تأسست هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (33) لسنة 2005، كهيئة تنظيمية ورقابية مستقلة على الأسواق المالية والشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المتعلقة بالتعامل مع الأوراق المالية في أو من دولة قطر، وتتولى صلاحية ممارسة الرقابة التنظيمية والإنفاذ على أسواق رأس المال، وقد تولت مسؤوليتها رسميًا في سبتمبر 2007.

ولمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المالية، فقد صدر القانون رقم (8) لسنة 2012، ليحل محل القانون رقم (33) لسنة 2005.

الرؤية

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكون نموذجاً للخدمات المالية.

الرسالة

حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

القيم

تعتمد هيئة قطر للأسواق المالية على قيم متعددة في أداء عمل موظفيها ومسؤوليها، وتمكين عملية ترتيب القيم المؤسسية التي يفترض بالعاملين في الهيئة الالتزام بها وقيامهم بواجباتهم الموكلة إليهم على أكمل وجه وهي:

1. النزاهة: تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في معالجة القضايا واتخاذ القرارات.
2. التميز: السعي إلى الابتكار والإبداع والاستناد إلى الواقع في تخطيط وتنفيذ المهام.
3. العدل: الحيادية والاستقلالية في التعامل مع الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة.
4. المسؤولية: اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات بوضوح وشفافية وتحمل تبعاتها.
5. روح الفريق: العمل التعاوني المشترك بما يحقق المنفعة المتبادلة ويلبي المصالح المستهدفة.
6. الهوية: الحفاظ على الثقافة والقيم القطرية.

المهام الأساسية للهيئة

تهدف هيئة قطر للأسواق المالية إلى المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية المستثمرين بالأوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار لهذه الأسواق، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.
2. تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
3. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
4. مراقبة قواعد التعامل بين المستثمرين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.
5. تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية، ويحول دون تعارض المصالح، أو استغلال المعلومات الداخلية.
6. مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
7. دعم الصلات والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.
8. إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

اختصاص الهيئة

تتولى الهيئة بموجب القانون رقم (8) لسنة 2012، مسؤولية تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها للإشراف والرقابة على الأوراق المالية وعلى الأنشطة المتعلقة بالتعامل مع الأوراق المالية بدولة قطر ، وعليه فإن مهام الهيئة تتجلى فيما يلي:

- إصدار القواعد واللوائح المتعلقة بسوق رأس المال والتعامل بالأوراق المالية داخل دولة قطر، استنادا للمعايير الدولية وما يتناسب مع احتياجات السوق القطري ويحقق الأغراض الرقابية للهيئة.
- ضمان نزاهة وشفافية السوق من خلال مراقبة عمليات التداول بالموازاة مع بورصة قطر بصفتها الجهة المختصة، وكشف التلاعبات والمخالفات التي قد تطرأ في السوق أو الصفقات المشبوهة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وفقا للقوانين واللوائح.
- متابعة إفصاح الشركات المدرجة بالبورصة ومراقبة تداول الأوراق المالية ومتابعة التزام الشركات والأفراد المرخص لهم بمزاولة أنشطة أو وظائف خاضعة للرقابة بشروط التراخيص الممنوحة لهم.
- القيام بعمليات التفتيش الدورية وغير الدورية على البورصة وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، والشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة الخاضعة للرقابة.

- الترخيص بإدراج الأوراق المالية للتداول في بورصة قطر.
- دعـم نمـو وتطـور سـوق رأس المـال في دولـة قطـر ويشـمل ذلـك تشـجيع إدخـال أدوات ماليـة وآليـات تـداول جديـدة وتطبيـق التكنولوجيـا المتطـورة وزيـادة وعـي المســتثمرين.
- ترخيص الأفراد والشركات لمزاولة الأنشطة والوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة.

مبادئ السلوك المهني للهيئة

أصـدرت هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة دليـل مبـادئ السـلوك المهنـي للعامليـن فيهـا، وذلـك في خطـوة تهـدف إلـى إيجـاد ثقافـة مؤسسـية تدعـم القيـم المهنيـة لموظفـي الهيئـة وتنمـي فيهـم روح المسـؤولية والتمسـك بالأخـلاق الرفيعـة في التعامـل مـع بعضهـم البعـض داخـل الهيئـة أو في التعامـل مـع جمهـور المتعامليـن الخارجييـن بكافـة طوائفهـم.

ويهـدف الدليـل الـذي اعتمـده سـعادة رئيـس مجلـس إدارة الهيئـة إلـى غـرس وتنميـة مجموعـة مـن القيـم الأساسـية في بيئـة العمـل للحفـاظ على السـمعة الطيبـة للهيئـة ولضمـان تقديـم خدماتهـا بجـودة عاليـة ومسـتوى رفيـع في الأداء.

وقد تضمن الدليل ستة مبادئ أساسية تساعد على توفير المناخ المناسب للعمل بما يحقق أهداف وتطلعات الهيئة، وهي:

- الصدق والنزاهة والأمانة في العمل.
- تطبيق السياسات واللوائح المنظمة للعمل بالهيئة.
- معاملة الآخرين باحترام ومساواة.
- المحافظة على سرية المعلومات.
- تجنب تعارض المصالح.
- احترام ودعم الهيئة.

وتمـت ترجمـة تلـك المبـادئ الأساسـية إلـى قواعـد تفصيليـة تحـدد مـا يجـب أن يكـون عليـه السـلوك المهنـي للعامليـن بالهيئـة. ويشـمل نطـاق تطبيـق المبـادئ كافـة العامليـن بالهيئـة على اختـلاف فئاتهـم الوظيفيـة، والعامليـن بعقـود مؤقتـة، والمتدربيـن، ومقدمـي الخدمـات الاستشـارية طـوال مـدة انتسـابهم للهيئـة أو تعاملهـم معهـا.

الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية (2017 – 2022)

استطاعت الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية أن تحقق الكثير من المنجزات من خلال مجموعة أهداف تتمثل في الارتقاء بسوق رأس المال القطري، وتحقيق التميز والمرونة في الأداء بما يدعم الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي المستدام وفقا لأفضل المعايير الدولية وخصوصية السوق القطرية.

وقد تخلل تنفيذ هذه الاستراتيجية التي بدأ العمل بها منذ عام 2017، بعض التحديات التي شملت وضع آليات التنفيذ، والمتابعة والتقييم المستمر، وتوفير الموارد البشرية المناسبة.

تستند الخطة الاستراتيجية إلى خمس ركائز:

1. قانون هيئة قطر للأسواق المالية.
2. رؤية قطر الوطنية 2030.
3. استراتيجية التنمية الوطنية (2018–2022).
4. الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017–2022).
5. أهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو IOSCO).

تشمل استراتيجية الهيئة ثمانية أهداف رئيسية، ويتضمن كل هدف حزمة من المبادرات والبرامج لتحقيقها وهي:

1. رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة.
2. رفع كفاءة وفاعلية التشريعات المنظمة للأسواق.
3. رفع كفاءة أداء شركات الخدمات المالية.
4. تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للمستثمرين.
5. زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات بالأسواق.
6. الحد من المخاطر التي تواجه الأسواق المحلية.
7. دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية.
8. تطوير رأس المال البشري.

التقدم المحرز في

إنجـــاز استراتيجيـــــة هيئة قطر للأسواق الماليـة

2022-2017

%80

الهدف الأول
رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة
%90

الهدف الثاني
رفع كفاءة وفاعلية التشريعات المنظمة
%92

الهدف الثالث
رفـع كفـاءة أداء شركـــات الخدمات
%96

الهدف الرابع
تطويـر وتحسيـــن الخدمات والمنتجات
%64

التقدم المحرز في إنجاز استراتيجية هيئة قطر للأسواق المالية

2022-2017

إجمالي (73) مبادرة

الهدف الخامس
زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا

%80

الهدف السادس
الحد من المخاطر التي تواجه الأسواق

%75

الهدف السابع
دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية

%38

الهدف الثامن
تطوير رأس المال البشري

%81

أهم لجان الهيئة الداخلية

1. لجنة التحقيق:

تختص بإجراء التحقيقات في المخالفات أو الشكاوى أو أيه أمور أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي، وترفع اللجنة تقريراً كتابياً إلى الرئيس التنفيذي بنتيجة التحقيق يتضمن وصفاً للمخالفة محل التحقيق واسم من نسبت إليهم المخالفة، وملخصاً عن الاجراءات التي قامت بها والنتيجة التي توصلت إليها وتوصياتها.

2. لجنة المحاسبة:

تختص دون غيرها، بالنظر فيما يحيله إليها الرئيس التنفيذي، أو من ينيبه، من وقائع خاصة بالمحاسبة عن المخالفات والشكاوى، والبت في الشكاوى والتظلمات من قرارات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتتمتع اللجنة بكافة سلطات وصلاحيات المحاسبة والإنفاذ في إجراءات الجزاء المنصوص عليها في قانون الهيئة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له. وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء، ويجوز التظلم من قرار لجنة المحاسبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام القرار.

3. لجنة التظلمات:

تختص بالبت في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة ومن قرارات الخاضعين لرقابة الهيئة، وتتشكل من أحد رؤساء محكمة الاستئناف، رئيسا، وعضوية اثنين من قضاتها، يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، واثنين من ذوي الخبرة في مجال تعاملات الأوراق المالية يرشحهم مجلس إدارة الهيئة. وتصدر اللجنة قرارتها بأغلبية الأصوات، وتكون قرارتها بالبت في التظلمات نهائية، ويجوز الطعن فيها أمام محكمة الاستئناف.

4. لجنة تسوية المنازعات:

تختص بتسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية في الأسواق المالية، بطريق التحكيم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في لائحة تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية بطريق التحكيم. وتصدر اللجنة قراراتها وأحكامها بالأغلبية، ولها أن تصدر قرارات وأحكام نهائية منفصلة حول المسائل ذات الصلة أثناء نظر النزاع، ولها أن تصدر قرارا باعتماد التسوية الودية للنزاع بناء على طلب أحد الأطراف.

5. لجنة التراخيص:

تختص بدراسة طلبات التراخيص التي تقدم للهيئة من الشركات الراغبة في ممارسة أي من أنشطة الخدمات المالية والتي تتطلب ترخيصا من الهيئة لمزاولتها بما في ذلك طلبات اعتماد الأفراد لمزاولة أي من الوظائف الخاضعة لرقابتها، وطلبات تجديدها، وكذلك طلبات تسجيل المدققين والمقيمين، بالإضافة إلى دراسة طلبات إدراج الأوراق المالية.

6. لجنة المناقصات والمزايدات:

تختص بإجراء المناقصات والمزايدات، حيث تقوم بشراء أي احتياجات أو مستلزمات للهيئة من سلع ومواد ومعدات وآلات وأجهزة وغيرها من البضائع والمنتجات.

وتتكون اللجنة من عدد من الأعضاء، بالإضافة إلى ممثلين عن ديوان المحاسبة، وإدارة المشتريات الحكومية في وزارة المالية، وتجتمع اللجنة كلما تطلبت حاجة العمل.

7. لجنة شؤون الأفراد:

تختص بترقيات الموظفين القطريين في الهيئة سواء بالأقدمية أو الاستثنائية، وتعديل الوضع الوظيفي، والمسميات الوظيفية، وإقرار العلاوات والبدلات، والتظلمات، وطلبات استكمال الدراسة على النفقة الخاصة، بالإضافة إلى أي مهام أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي للهيئة.

8. اللجنة التأديبية:

تختص اللجنة بتأديب شاغلي وظائف الدرجات الثانية فما دونها، وتوقيع الجزاء المناسب عليهم. والنظر في إيقاف الموظفين المحالين للمساءلة أمامها، وتمديد إيقافهم سواء كان الإيقاف صادراً بقرار منها أم بقرار من الرئيس التنفيذي.

استاد الجنوب

تم افتتاحه في
16 مايو 2019

الفصـــــل الثاني

نطاق رقابة الهيئة

2

- أنشطة الخدمات المالية
- الوظائف الخاضعة لرقابتها
- الخاضعون لرقابتها

أنشطة الخدمات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة:

1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير.
2. تداول الأوراق المالية لحساب الشخص نفسه.
3. تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية).
4. وكيل وسيط.
5. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية.
6. إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.
7. أمانة الاستثمار.
8. التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية.
9. إدارة إصدار الأوراق المالية.
10. صانع السوق.
11. تزويد السيولة.
12. التداول بالهامش.
13. إقراض واقتراض الأوراق المالية.
14. تسويق وترويج الأوراق المالية.
15. مستشار الإدراج في الأوراق المالية.
16. الأسواق المالية
17. الإيداع المركزي للأوراق المالية.
18. المقاصة والتسوية اللازمة للأوراق المالية.
19. أي نشاط آخر ترى الهيئة إضافته الى هذه الأنشطة.

الأوراق المالية المرخص بها للتداول في السوق:

- أسهم.
- سندات الحكومة.
- أذونات الخزينة
- وحدات صناديق الاستثمار.
- وحدات صناديق الاستثمار العقارية.
- حقوق الاكتتاب.
- سندات وصكوك الشركات المساهمة المدرجة.

الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة:

تنقسم الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى:

وتشمل الوظائف التي يتمتع ممارسوها بنفوذ ملحوظ على سير أعمال الشركة، وهي:

1. أعضاء مجلس الإدارة.
2. الرئيس التنفيذي أو المدير العام أو العضو المنتدب لإدارة الشركة.
3. من ينوب عن الرئيس التنفيذي أو المدير العام أو العضو المنتدب لإدارة الشركة.
4. المدير المالي.

الفئة الثانية:

وتشمل الوظائف الفنية الخاصة بممثلي الشركات ومحترفي العمل بالأوراق المالية، وهي:

1. "المستشار المالي": وهو الفرد المعتمد المسؤول عن تقديم المشورة للعملاء في الاستثمار بالأوراق المالية مقابل أجر أو عمولة للشركة.
2. "مدير الحساب": وهو الفرد المعتمد المسؤول عن المتابعة الإدارية لحساب العميل.
3. "ممثل وسيط": وهو كل فرد معتمد مسؤول عن تنفيذ أوامر البيع والشراء لصالح الوسيط أو عملائه.
4. "مسؤول عمليات المكاتب الخلفية": وهو كل فرد معتمد مسؤول عن فتح حسابات العملاء، وتسوية العمليات عن طريق استلام وتسليم الأموال والأوراق المالية، ومسك الدفاتر المالية الخاصة بحسابات العملاء.
5. "محلل مالي": وهو الفرد المعتمد المسؤول عن تحليل أداء الجهات المصدرة للأوراق المالية السابق والحالي والمتوقع، أو الفرد الذي يمارس أعمال التحليل المالي بغرض تقديم الاستشارات المالية للشركات بشأن عمليات تمويل الشركات والعمليات الرأسمالية.
6. " مدير استثمار": وهو الفرد المعتمد المسؤول عن إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب الغير (صناديق الاستثمار المشترك، والأفراد)، باتخاذ قرارات البيع والشراء نيابة عن العملاء حسب التفويض المتفق عليه، أو الفرد المعتمد الذي يعمل لدى أمين الاستثمار لمراقبة أعمال إدارة استثمارات الغير.
7. "ممثل أمين الحفظ": وهو الفرد المعتمد المسؤول عن حفظ الأموال والأوراق المالية، ويجوز أن يقوم بإجراءات تسجيل ونقل ملكية ورهن وحجز أموال العملاء وأوراقهم المالية.
8. "مدير التداول": وهو الفرد المسؤول عن الاشراف على ممثلي الوسيط وعلى عمليات تلقي وتنفيذ أوامر الشراء والبيع لصالح العملاء أو لصالح الشخص نفسه.
9. "نائب مدير التداول": وهو الفرد الذي يحل محل مدير التداول في حال غيابه.

الفئة الثالثة:

وتشمل الوظائف الخاصة بمتابعة الالتزام، وهي:

1. "مسؤول الالتزام": وهو الفرد المعتمد المسؤول عن التأكد من مدى تطبيق القوانين واللوائح والنظم والقرارات الملزمة للشركة بما في ذلك كل ما يصدر عن الجهات الرقابية في هذا الشأن، وعليه إبلاغ الإدارة العليا بأي مخالفات، ورفعها إلى الهيئة إن لم يتخذ فيها الإجراء اللازم.
2. "مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال": وهو الفرد الذي يمارس أعمال متابعة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتبليغ عنها.
3. " نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال": وهو الفرد الذي ينوب عن مسؤول الإبلاغ في غيابه.

4. "مسـؤول إدارة المخاطـر": وهـو الفـرد المعتمـد المسـؤول عـن إنفـاذ السياسـات والإجـراءات الخاصـة بتحديـد وقيـاس وتجنـب المخاطـر التـي قـد تواجههـا الشـركة، وإعـداد التقاريـر الخاصـة بذلـك.

5. "مدقـق الحسـابات الداخلـي": وهـو الفـرد المعتمـد المسـؤول عـن اتبـاع الأسـلوب الرقابـي الأمثـل للتأكـد مـن الالتـزام بالقواعـد والإجـراءات المحـددة بنظـم العمـل الداخليـة في الشـركة، والمسـؤول عـن الإبـلاغ عـن أي مخالفـات بهـذا الشـأن، ومتابعـة الإجـراءات التـي اتخـذت لإزالـة تلـك المخالفـات.

الشروط العامة لاعتماد الأفراد:

يشـترط الحصـول على موافقـة الهيئـة لاعتمـاد الأفـراد للعمـل في أي مـن الوظائـف الخاضعـة لرقابتهـا، والمتعلقـة بشـركات الخدمـات الماليـة، على أن يسـتوفي الفـرد مجموعـة مـن الشـروط العامـة والتـي تشـمل:

1. أن يكون حسن السمعة.
2. التمتع بكامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية.
3. ألا يكـون قـد سـبق فصلـه تأديبيـا مـن الخدمـة، أو منعـه تأديبيـا بصفـة نهائيـة مـن مزاولـة المهنـة في مجـال الأوراق الماليـة، أو أي مهنـة حـرة، أو حكـم عليـه بعقوبـة جنايـة، أو بعقوبـة جنحـة في جريمـة مخلـة بالشـرف أو الأمانـة، أو بعقوبـة مقيـدة للحريـة في إحـدى الجرائـم المنصـوص عليهـا في أي مـن قانـون الشـركات التجاريـة، أو قانـون هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة، أو حكـم بإشـهار إفلاسـه مـا لـم يـرد إليـه اعتبـاره.
4. ألا يكون خاضعاً لأي إجراءات قانونية أو إدارية قد تؤثر سلباً على مركزه المالي أو قدرته على الوفاء بأي من الشروط والمتطلبات الرقابية.
5. الحصول على مؤهل دراسي مناسب لطبيعة عمله.
6. اجتياز الدورات التدريبية والاختبارات التي تحددها الهيئة، أو الدورات التدريبية المماثلة من قبل هيئات أجنبية تقبلها الهيئة.
7. ألا يكـون مديـراً أو عضـواً في الإدارة العليـا، أو موظفـاً بجهـة مدرجـة أوراقهـا الماليـة في السـوق مـا لـم تكـن هـذه الجهـة هـي الشـركة المرخصـة التـي يعمـل بهـا، ولا ينطبـق هـذا الشـرط على أعضـاء مجلـس إدارة الشـركة.

الخاضعون لرقابة الهيئة:

وفقـاً للقانـون رقـم (8) لسـنة 2012، والمعـدل بالمرسـوم بقانـون رقـم (22) لسـنة 2018، وحسـب التعريفـات الـواردة ببدايـة القانـون، يعتبـر العمـل أو النشـاط، خاضعـاً لرقابـة الهيئـة إذا كان سـوقاً ماليـاً منظمـاً أو جهـة إيـداع أو مـا ينـدرج ضمـن فئـة أو أكثـر مـن الأنشـطة المنصـوص عليهـا في الملحـق الثانـي المرفـق باللائحـة الخاصـة بالهيئـة، والمتعلقـة بواحـدة أو أكثـر مـن الأوراق الماليـة المرخـص بهـا، أو إذا كان يجـري القيـام بـه على أسـاس عمـل احتـرافي.

وفيما يلي الأشخاص والكيانات والأفراد الخاضعون لرقابة الهيئة:

1. الأسواق المالية:

- **شركة بورصة قطر.**

هي شركة مساهمة قطرية خاصة مرخصة من هيئة قطر للأسواق المالية كسوق مالية منوط بها تنظيم التعامل بالأوراق المالية في الأسواق المالية التالية:

1. السوق الرئيسية.
2. السوق الثانية (سوق الشركات الناشئة).
3. سوق الصناديق الاستثمارية.
4. سوق السندات والصكوك (سندات حكومية، وأذونات الخزينة).
5. سوق الصناديق العقارية.

2. الإيداع والحفظ والمقاصة والتسوية:

- **شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.**

هي شركة مساهمة قطرية خاصة مرخصة من الهيئة للعمل كجهة إيداع، وحفظ الأوراق المالية، ونقل الملكية، والتسجيل وإجراء عمليات المقاصة للأوراق المالية.

3. الشركات والصناديق المدرجة:

- **أولا: الشركات المدرجة:**

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية في بورصة قطر(47) شركة.

وبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق الثانية (الناشئة) في بورصة قطر(2) شركة.

- **ثانيا: الصناديق المدرجة:**

- صندوق مؤشر بورصة قطر للصناديق المتداولة (QETF).
- صندوق الريان قطر المتداول (QATR).

4. شركات الخدمات المالية:

يجـوز لأي شـخص مزاولـة أنشـطة خدمـات الأوراق الماليـة في الدولـة أو منهـا بعـد الحصـول على ترخيـص بذلـك مـن الهيئـة، وفقـا لحكـم المـادة رقـم (3) مـن نظـام الخدمـات الماليـة الصـادر بقـرار مجلـس إدارة هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة رقـم (5) لسـنة 2019، والمعـدل بقـرار مجلـس الإدارة رقـم (2) لسـنة 2021.

بلغ عدد شركات الخدمات المالية حتى نهاية السنة، (18) شركة.

5. المدققون الخارجيون:

هـم الأشـخاص الاعتباريـون المرخـص لهـم مـن قبـل الإدارة المختصـة في وزارة التجـارة والصناعـة، أو المسـجلون لـدى مركـز قطـر للمـال للقيـام بأعمـال مراجعـة تدقيـق البيانـات والتقاريـر الماليـة، وإبـداء الـرأي فيهـا وفقـا لأصـول المهنـة، وطبقـا للمعاييـر الدوليـة للتدقيـق، أو معاييـر التدقيـق المتعلقـة بالمؤسسـات الماليـة الإسـلامية، والحصـول على مـا يؤكـد خلـو البيانـات مـن الأخطـاء الجوهريـة وكذلـك أعمـال التصفيـات.

بلغ عدد المكاتب والشركات المسجلة لدى هيئة قطر للأسواق المالية كمدققين خارجيين حتى نهاية السنة، (13) مكتبا وشركة.

6. المقيمون الماليون:

هـم الأشـخاص الاعتباريـون المسـجلون لـدى الهيئـة للقيـام بمهـام إعـداد دراسـات التقييـم المالـي للجهـات المدرجـة والجهـات الخاضعـة لرقابـة الهيئـة، أو الجهـات التـي ترغـب في الإدراج، أو الشـركات غيـر المدرجـة بشـأن اندماجهـا في شـركة مدرجـة أو شـركة تابعـة لشـركة مدرجـة، أو دمـج شـركة مدرجـة فيهـا بغـرض الإدراج في الأسـواق الماليـة، مـن أجـل زيـادة رأس المـال، أو لأهـداف تتعلـق بعمليـات الطـرح العـام أو الخـاص، أو الاسـتحواذ أو الاندمـاج، أو لغـرض إعـادة الهيكلـة، أو لأي غـرض أخـر تـراه الجهـة المتقدمـة بطلـب التقييـم.

بلغ عدد المكاتب والشركات المسجلة لدى الهيئة كمقيمين ماليين حتى نهاية السنة، (12) مكتباً وشركة.

7. مديرو الطرح ومستشارو الإدراج في السوق الرئيسية:

تعيـن جهـة الإصـدار مديـرا للطـرح أو مستشـارا لـلإدراج، وفقـاً للطلـب المقـدم للهيئـة لطـرح أو إدراج ورقـة ماليـة في السـوق مـن أجـل القيـام بالمهـام المحـددة وفقـا للمـادة رقـم (14) مـن نظـام طـرح وإدراج الأوراق الماليـة في الأسـواق الماليـة الصـادر بقـرار مجلـس إدارة الهيئـة رقـم (4) لسـنة 2020.

بلغ عدد الشركات المرخصة من الهيئة كمديري طرح ومستشاري إدراج حتى نهاية السنة، (8) شركات.

8. مستشارو الإدراج في السوق الثانية (سوق الشركات الناشئة):

تعين جهة الإصدار مستشاراً للإدراج وفقا للطلب المقدم للهيئة لطرح أو إدراج ورقة مالية في السوق، من أجل القيام بالمهام المحددة بالمادة رقم (53) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية.

بلغ عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة كمستشاري إدراج حتى نهاية السنة، (6) شركات.

9. أمناء الحفظ:

يقدم أمناء الحفظ خدمات حفظ النقود أو الأوراق المالية التي تخص أي مستثمر فيما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، أو يجري تداولها في سوق خاضعة لرقابة الهيئة، أو القيام بالأنشطة المتفرعة عن ذلك.

بلغ عدد أمناء الحفظ المسجلين لدى الهيئة حتى نهاية السنة، (3) أمناء حفظ.

10. الأفراد المعتمدون والوظائف الخاضعة للرقابة:

يعرَّف الفرد المعتمد بأنه كل شخص طبيعي حصل على ترخيص أو موافقة من الهيئة لمزاولة إحدى الوظائف الخاضعة للرقابة بعد استيفاء الشروط والمتطلبات الخاصة بالوظيفة المعنية والمحددة بالمادة رقم (7) من المرفق الثاني لنظام الخدمات المالية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2019 وتعديلاته.

بلغ عدد الأفراد المعتمدون في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة (178) فرداً.

11. المتعاملون بالأوراق المالية:

المتعاملون بالأوراق المالية هم كل من له صلة بعمليات الشراء والبيع وانتقال الملكية والتسجيل والإقراض والاقتراض، التي يكون محلها الأوراق المالية المرخص بها في السوق، سواء تمت هذه العمليات مباشرة أو بالوساطة.

استـاد
المدينة التعليمية

تـم افتتـاحــه فـي
15 يونيــو 2020

الفصـــــل الثالث

3

عضوية الهيئة على المستويين المحلي والدولي

عضوية الهيئة على المستوى المحلي

أولاً: اللجان وفرق العمل المحلية المشتركة بين الهيئة، ومصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

1. لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر

تنبثق عن لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر، لجنتان فرعيتان تُمثّل فيهما الهيئة وهما:

- لجنة الإشراف الفرعية: تعنى بالشؤون الإشرافية والاحترازية
- لجنة الاستقرار المالي: تعنى بشؤون السياسة النقدية، والمخاطر والاستقرار المالي

2. فريق عمل استراتيجية القطاع المالي

ثانياً: أهم اللجان وفرق العمل المحلية

1. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
2. فريق عمل النافذة الواحدة
3. فريق عمل تنفيذ استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي
4. لجنة الاستثمار والطاقة والبنى التحتية

عضوية الهيئة على المستوى الدولي

تتمتع الهيئة بعضوية عدد من المنظمات الإقليمية والدولية وهي:

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)	مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)	مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB)
مدريد	فرانكفورت	دبي	كوالالمبور

1. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

أصبحت هيئة قطر للأسواق المالية عضوا في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو" في سنة 2013، وحصلت على العضوية الكاملة (Ordinary Member)، وانضمت إلى عدة لجان رئيسية تابعة لها وهي:

- اللجنة الرئاسية
- لجنة النمو والأسواق الناشئة
- اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط
- مجموعة رصد فاعلية مذكرة التفاهم متعددة الأطراف

2. مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA):

وقعت الهيئة اتفاقية شراكة مع مؤسسة وكالات الترميز الوطنية في 2013، وحصلت على عضويتها سنة 2015، بغرض تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال تطوير الأسواق المالية، وتوفير الاستقرار والشفافية، وحماية المتعاملين في الأوراق المالية وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التداول.

3. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA):

تعتبر الهيئة عضوا مؤسسا في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية منذ سنة 2007. وتحرص الهيئة على المشاركة الفاعلة في نشاطات الاتحاد وتنفيذ أهداف استراتيجيته، وحضور اجتماعاته الدورية، بالإضافة إلى تنظيم واستضافة برامج الاتحاد التدريبية.

4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

أصبحت الهيئة عضوا مشاركا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ سنة 2011، وذلك مع مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

استـاد
أحمد بن علي

تـم افتتـاحــه فـي
18 ديسمبــر 2020

الفصـــــل الرابع

4

أهـــم أعمـــــــال وإحصائيـــات هيئـــة قطر للأسواق المالية

أهم أعمال وإحصائيات هيئة قطر للأسواق المالية

استطاعت الهيئة أن تنجز العديد من المبادرات والأعمال والأنشطة خلال عام 2021، والتي تصب في إطار تعزيز وترسيخ رسالتها في وجود سوق رأس مال منظم في قطر، قوي وتنافسي، وقادر على جذب وتحفّيز الاستثمارات المحلية والخارجية، ومواكبة المستجدات العالمية، حيث لم تثنِ تداعيات جائحة كورونا واستمرار تأثيرها على مختلف القطاعات والأنشطة، هيئة قطر للأسواق المالية من مواصلة جهودها.

إصدار القواعد واللوائح المتعلقة بسوق رأس المال والتعامل بالأوراق المالية

من منطلق حرصها على وجود سوق رأس مال منظم في قطر، يواكب المستجدات العالمية، ويستند إلى المعايير الدولية، بما يتناسب مع احتياجات السوق القطري، من حيث تحقيق الأهداف الرقابية للهيئة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية، وتوفير الحماية للمستثمرين في ظل بيئة جاذبة تلبي احتياجاتهم وطموحاتهم.

وفي هذا السياق، تسعى الهيئة إلى المحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية سوق رأس المال القطري، بما يمثل العنصر الأساسي، والمحرك الدافع لاستقطاب الاستثمارات، وضمان نجاحها.

التشريعات القانونية:

أولا-القرارات التي أصدرتها الهيئة خلال سنة 2021:

1. القرار رقم (1) لسنة 2021، بتعديل قواعد التداول بالهامش.
2. القرار رقم (2) لسنة 2021، بتعديل نظام الخدمات المالية، بإضافة الشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص لمدير الطرح ومستشار الإدراج.

ثانيا-التعاون الدولي في مجال التشريع:

قامت الهيئة بالاشتراك مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بما يلي:

1. مراجعة مسودة اتفاقية التسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.
2. إعداد ومناقشة مسودة الترخيص البيني بشأن ترويج وحدات صناديق الاستثمار بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.
3. الاجتماع التنسيقي للمختصين بالصناديق والمختصين القانونيين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
4. إعداد المسودة النهائية للإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاشتراك مع فريق عمل المختصين القانونيين والفنيين.

الإنفاذ:

تعد عملية الإنفاذ الخطوة التالية الضرورية لإقرار التشريعات القانونية، وضمان متابعتها وتطبيقها على أرض الواقع، حيث تضمن عملية إنفاذ القوانين، الوصول إلى الغايات والأهداف التي تعمل الهيئة على تحقيقها من وضع وإقرار التشريعات.

وفي هذا الخصوص، تقوم الهيئة بما يلي:

1. نشر الأدوات التشريعية الصادرة عن الهيئة بالجريدة الرسمية بالتنسيق والتعاون مع الجهة المختصة في وزارة العدل.
2. متابعة تنفيذ القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة بحق المخالفين.
3. تحصيل الجزاءات المالية المفروضة على المخالفين.

ترخيص الأفراد والشركات لمزاولة الأنشطة والوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة

تقوم الهيئة من خلال إدارة التراخيص، بتلقي ودراسة طلبات منح وتجديد تراخيص أنشطة الأسواق المالية من أعمال وخدمات مالية، يتم ممارستها من قبل سوق مالية منظمة، أو جهة إيداع، أو شركة مقاصة، أو شركة خدمات مالية، وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

كما تقوم إدارة التراخيص بتلقي ودراسة طلبات اعتماد الأفراد لمزاولة الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة بمنح التراخيص أو الموافقة، بالإضافة إلى طلبات تسجيل المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

ويتم تحديد شروط وضوابط وإجراءات منح هذه التراخيص، ومعايير ممارسة النشاط، بموجب اللوائح والنظم والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، وفقا لأحكام القانون.

وقد تم تعديل نظام الخدمات المالية، من خلال إضافة الشروط الواجب توفرها في الوظائف التالية في الملحق الثالث من نظام الخدمات المالية:

الشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص لمدير الطرح / الإصدار:

يشترط للترخيص بالقيام بمهام مدير الطرح / الإصدار ما يلي:

1. أن يكون لديه محلل مالي على الأقل، يتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية التي تؤهله للقيام بمهامه لمدة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التمويل أو أي مجال متخصص ذي صلة.
2. لمدير الطرح المرخص من جهة رقابية أخرى مزاولة نشاط إدارة اصدار الأوراق المالية، بعد موافقة الهيئة.

الشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص لمستشار الإدراج:

يشترط للترخيص بالقيام بمهام مستشار الإدراج ما يلي:

1. أن يكون لديه موظف على الأقل تتوافر فيه المؤهلات العلمية والخبرات العملية للقيام بمهامه ويتم اعتماده من الهيئة.
2. فيما يتعلق بمستشار الإدراج في السوق الثانية، يجوز أن يكون شركة أو أي كيان قانوني آخر مؤهل للقيام بمهام المستشار وتوافق عليه الهيئة، وأن يمارس أعماله من مقر له في الدولة.

يشترط عند ممارسة نشاط مستشار الإدراج أو مدير الطرح / الإصدار ما يلي:

1. الالتزام بالمهام والضوابط الواردة في نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية.
2. أن يكون مستقلاً عن جهة الإصدار طالبة الإدراج. وألا تكون له مصلحة في عملية الإدراج وألا يرتبط أو الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية العليا أو كبار المساهمين فيه بمصلحة أو علاقة قد تؤثر في موضوعية وحياد تصرفاته وقراراته.
3. تنطبق أحكام الاستقلالية الواردة في البند (2) أعلاه على أي مستشار فرعي يقدم خدمات ذات صلة في الإدراج ويشمل ذلك خدمات تدقيق الحسابات والخدمات القانونية وتقييم الأصول وغيرها من الخدمات الأخرى.

شركات الخدمات المالية:

تم خلال سنة 2021، تقديم (10) طلبات ترخيص لشركات مختلفة موزعة كما يلي:

- (1) طلب ترخيص أنشطة خدمات مالية جديدة لشركات خدمات مالية قائمة.
- (3) طلبات ترخيص أنشطة خدمات مالية جديدة لشركات جديدة.
- (5) طلبات تجديد ترخيص لأنشطة خدمات مالية.
- (1) طلب ترخيص وكيل وسيط.

المدققون الخارجيون والمقيمون الماليون:

تلقت الهيئة خلال سنة 2021، الطلبات التالية:

- (2) طلب للتسجيل في جدول المدققين الخارجيين لأول مرة.
- (9) طلبات تجديد التسجيل في جدول المدققين الخارجيين.
- (4) طلبات للتسجيل في جدول المقيمين الماليين لأول مرة.
- (10) طلبات تجديد التسجيل في جدول المقيمين الماليين.

اعتماد الأفراد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة:

تم استلام العديد من الطلبات للوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة بفئاتها الثلاث، حيث تلقت الهيئة خلال سنة 2021، (72) طلبا، منها (33) طلب تجديد ترخيص، و(39) طلب اعتماد جديد، موزعة كما يلي:

نوع الطلب	العدد
موافقة على اعتماد الطلبات	18
تجديد ترخيص معتمد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة	33
سحب الطلب من قبل المقدم	3
قيد الدراسة واستكمال متطلبات	17
رفض لعدم استيفاء متطلبات وشروط الاعتماد التنظيمية	1
المجموع الكلي	72

خدمات الهيئة الإلكترونية الخاصة بطلبات الترخيص:

تقوم الهيئة بتوفير مجموعة خدمات إلكترونية من خلال موقعها الرسمي، وعبر تطبيق الهاتف الجوال الخاص بها، ومن خلال موقع "حكومي"، حيث تتيح بتقديم خدمة تقديم الطلبات إلكترونيا، والتي تشمل طلبات تجديد التراخيص للأفراد في الوظائف الخاضعة لرقابة الهيئة في شركات الخدمات المالية.

وقد تلقت الهيئة من خلال الخدمات الإلكترونية (100) طلبا خلال سنة 2021، موزعة كما يلي:

- (4) طلبات ترخيص أنشطة خدمات مالية.
- (5) طلبات تجديد ترخيص أنشطة خدمات مالية.
- (39) طلب اعتماد أفراد في وظائف خاضعة للرقابة.
- (33) طلب تجديد ترخيص أفراد في الوظائف المرخصة من الهيئة.
- (9) طلبات تجديد تسجيل مدقق خارجي.
- (10) طلبات تجديد تسجيل مقيم مالي.

الأفراد المعتمدون من الهيئة خلال السنة:

الأفراد	2021
عضو مجلس إدارة	2
مدير مالي	1
مسؤول التزام	3
نائب مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2
مسؤول إدارة مخاطر	1
محلل مالي	1
مدير استثمار	2
ممثل وسيط	3
ممثل أمين الحفظ	3
الإجمالي	18

الطلبات المقدمة لإدارة التراخيص

الطلب	العدد
ترخيص أنشطة لشركات خدمات مالية قائمة	1
ترخيص أنشطة خدمات مالية لشركات جديدة	3
تجديد ترخيص أنشطة خدمات مالية	5
تجديد التسجيل لمدقق خارجي ومقيم مالي بجدول الهيئة	19
تسجيل مدقق خارجي بجدول الهيئة	2
تسجيل مقيم مالي بجدول الهيئة	4
تجديد التسجيل لمدقق خارجي بجدول الهيئة	9
تجديد التسجيل لمقيم مالي بجدول الهيئة	10
ترخيص وكيل وسيط	1
طلبات تجديد ترخيص أنشطة خدمات مالية مقدمة على موقع الهيئة الإلكتروني	5
ترخيص أفراد في الوظائف الخاضعة للرقابة من خلال موقع الهيئة الإلكتروني	39
تجديد ترخيص أفراد في الوظائف الخاضعة للرقابة من خلال موقع الهيئة الإلكتروني	33
الإجمالي	131

التفتيش والرقابة على شركات الخدمات المالية

تتولى إدارة التفتيش والرقابة مسؤولية التحقق من مدى التزام شركات الخدمات المالية بالقانون رقم (8) لسنة 2012، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2018، واللائحة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. ومن أهم مهام الإدارة التفتيش، والتحليل المالي، والرقابة على شركات الخدمات المالية:

التفتيش:

خلال سنة 2021، تم إجراء التفتيش على (8) شركات خدمات مالية، بموجب (17) زيارة تفتيشية (دورية ومفاجئة)، وقد تضمنت ملاحظات فريق التفتيش عددا من تجاوزات الشركات للأمور التنظيمية والمالية والتي تعتبر مخالفة للقانون والتعليمات الصادرة ومن أهمها:

- تقديم معلومات خاطئة أو مضللة للهيئة.
- عدم مسك السجلات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.
- عدم الالتزام بالتصرف نيابة عن العملاء بتنفيذ الأوامر التي يتلقونها منهم.
- عدم الالتزام بالرسوم والعمولات المحددة من قبل الهيئة.
- قيام موظفين في الشركة بممارسة مهام دون ترخيص.
- عدم الالتزام بتسوية قيمة الشراء قبل إدخال أمر الشراء للعميل.
- عدم الالتزام بتوخي الدقة والتحقق من هوية العميل قبل إجراء أي عملية على حسابه.

أولا: التفتيش الدوري:

تم القيام بأعمال التفتيش الدوري على (7) شركات خدمات مالية (من خلال القيام بزيارات ميدانية إلى موقع الشركة، وكذلك تفتيش عن بعد)، وقد تم رفع تقارير بشأن ذلك، من أهم نتائجها:

- طلب مرئيات شركات الخدمات المالية التي تم التفتيش عليها بخصوص (27) ملاحظة تفتيشية تم النظر إليها فيما لو كانت مخالفات للقانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه والتي شملت الأمور التنظيمية والمالية لدى الشركات.
- التوصية بالإجراءات الآتية بعد الاطلاع على مرئيات الشركات على ملاحظات الزيارات التفتيشية، حيث تضمنت الإجراءات ما يلي:

1. إحالة (5) شركات للجنة التحقيق في الهيئة بخصوص (19) ملاحظة تعتبر مخالفة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية، واللائحة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
2. قبول رد (3) شركات بشأن (4) ملاحظات تفتيشية.
3. تنبيه (3) شركات بشأن (3) ملاحظات تفتيشية.
4. التأكيد على (3) شركات بشأن (3) ملاحظات تفتيشية.

ثانيا: التفتيش المفاجئ:

تـم القيـام بـأعمال التفتيـش المفاجـئ على (8) شـركات خدمـات ماليـة، وقـد تـم رفـع التقاريـر اللازمـة بشـأن ذلـك، وتـم التأكيـد على (4) شـركات بالالتـزام بتشـريعات الهيئة .

ومن أهم الأعمال التي قام بها قسم التفتيش خلال السنة:

1. دراسـة وتحليـل احتسـاب نسـبة صافي رأس المـال السـائل المدققـة مـن المدققيـن الخارجييـن لشـركات الوسـاطة الماليـة بهـدف التحقـق مـن احتسـابها، حيـث تـم عقـد الاجتماعـات اللازمـة وإتمـام المراسـلات اللازمـة بذلـك.
2. دراسـة وتحليـل المصاريـف والرسـوم البنكيـة المرتبطـة بالتحويـلات البنكيـة بيـن حسـابات شـركات الوسـاطة وحسـابات عملائهـا، وذلـك للتأكـد مـن التكلفـة على شـركات الوسـاطة وعملائهـا عنـد التحويـل البنكـي، والتعـاون مـع مصـرف قطـر المركـزي بشـأن ذلـك.
3. إحالة بعض موظفي شركات الوساطة المالية للتحقيق، وذلك لقيامهم ببعض المهام التي قد تعتبر مخالفات لقانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
4. التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحويل ملفات بعض العملاء لاتخاذ الاجراء اللازم من قبلهم.
5. التعاون مع قسم الرقابة على التداول، والقيام بزيارات تفتيشية مشتركة وإعداد اللازم بشأنها.
6. إعـداد تقاريـر أخـرى مرتبطـة بالتفتيـش بشـأن شـركات خدمـات ماليـة لوجـود ملاحظـات قـد تعتبـر مخالفـات للقانـون أو الأنظمـة والتعليمـات الصـادرة بمقتضـاه ورفـع التقاريـر اللازمـة بذلـك.

الجدول أدناه يوضح إحصائيات التفتيش خلال السنة:

نوع المهام	العدد
عدد الشركات التي تمت زيارتها	8
الزيارات التفتيشية الدورية (ميدانية وعن بعد)	7
الزيارات التفتيشية المفاجئة	10
عدد التقارير المرفوعة	21

أهم نتائج التفتيش 2021

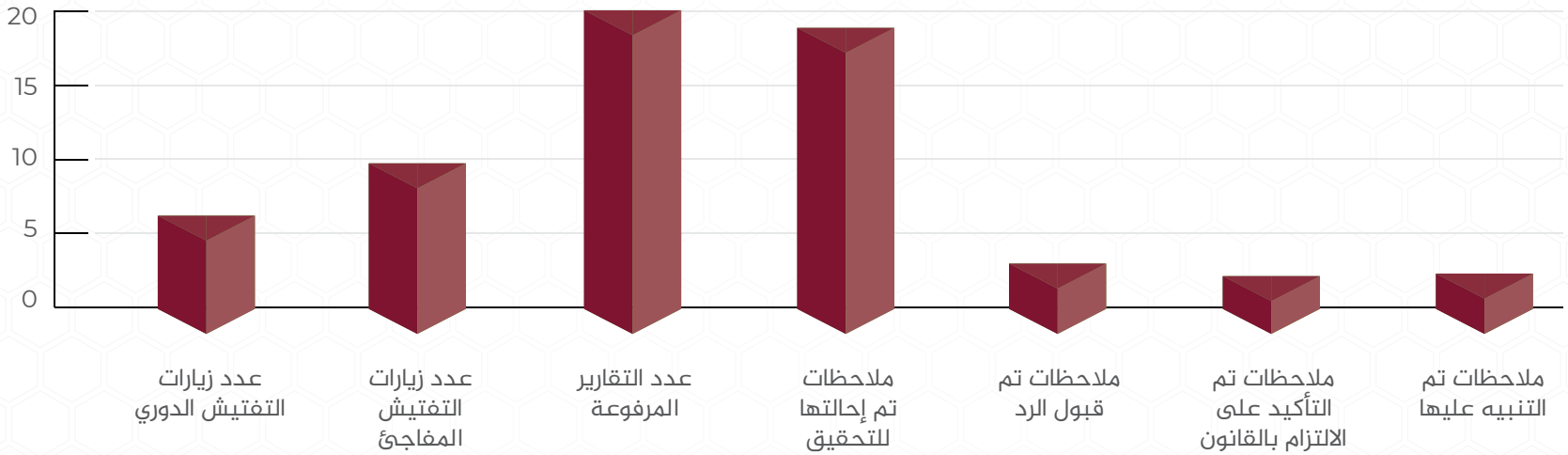

التحليل المالي لشركات الخدمات المالية:

أولا: الملاءة المالية:

تم رفع (13) تقرير بخصوص الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية (الحاصلة على ترخيص تنفيذ أوامر بيع أو شراء للأوراق المالية لصالح الغير)، يتضمن مخالفات الشركات لمعايير الملاءة المالية، ومرئيات الشركات بخصوص ذلك، حيث تقوم بورصة قطر بتزويد الهيئة بتقرير اسبوعي، وتم التوصية بإحالة شركتين للتحقيق بمخالفاتها معايير الملاءة المالية.

كما قامت الإدارة بمتابعة الملاءة المالية للشركات المخالفة من خلال عقد الاجتماعات اللازمة والتوجيه بالمراسلات اللازمة وذلك لتفادي مخالفات الملاءة.

ثانيا: البيانات المالية الدورية لشركات الخدمات المالية:

تم رفع (4) تقارير بشأن البيانات المالية الربعية، ومقارنتها بالفترة السابقة وتحليلها، كما تم توجيه ملاحظات لبعض الشركات بشأن بياناتها المالية الربعية للتحقق من عدم مخالفتها لقانون الهيئة واللائحة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

طلبات شركات الخدمات المالية بمنح بعض العملاء إعفاء من شرط الدفع المسبق:

تم تنفيذ مشروع تقديم طلبات الإعفاء من شرط الدفع المسبق عن طريق البوابة الإلكترونية بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات، حيث تقوم بورصة قطر من خلال ممثليها بتقديم طلبات شركات الوساطة لمنح مستثمريها إعفاء من شرط الدفع المسبق بعد التحقق من اكتمال المستندات.

وقام قسم التفتيش بدراسة عدد من طلبات شركات الخدمات المالية لمنح عملائها إعفاء من شرط الدفع المسبق ورفع التقارير اللازمة بشأنها.

الرقابة على التداول وحماية المستثمرين:

تهدف هيئة قطر للأسواق المالية من خلال الرقابة على التداول في الأسواق المالية إلى ضمان نزاهة وشفافية التعامل بالأوراق المالية بهدف حماية المستثمرين فيها من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.

يقوم قسم الرقابة في الهيئة بالمتابعة اليومية لعمليات الأوامر والتداول للتأكد من سلامتها من حيث الالتزام بالقواعد والإجراءات المنظمة للسوق، وتتبع كافة العمليات المشبوهة، والكشف عن أي عمليات تلاعب أو عمليات غير سليمة قد تنطوي على احتيال أو غش، ويتم ذلك من خلال:

- متابعة حركة الأسعار واتجاهاتها من خلال شاشة الأسعار لبورصة قطر.
- المتابعة الآنية للأوامر المدخلة للتأكد من سلامتها من حيث الالتزام بالقواعد والإجراءات المنظمة للسوق.
- مراقبة التداولات وتتبع كافة العمليات المشبوهة وإعداد التقارير الخاصة بذلك.
- توفير تقارير يومية ودورية عن المتعاملين في السوق.

أعمال قسم الرقابة على التداول خلال سنة 2021:

- مشاركة ومتابعة فحص تنفيذ خطة استمرارية الأعمال لبورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي.
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تطوير آلية الرقابة على الأشخاص المطلعين في الشركات المدرجة وأعضاء مجالس الإدارة بالتنسيق مع إدارة تكنولوجيا المعلومات وشركة قطر للإيداع المركزي.
- قام قسم الرقابة على التداول برفع (13) تقرير خلال السنة وهي كالآتي:
  - (3) تقارير شبهة التأثير على سعر أسهم الشركات.
  - (3) تقارير للنظر في ارتفاعات (أحجام او أسعار) الشركات المدرجة.
  - (4) تقارير عن العمليات البينية (التي تتم بين مساهمين اثنين).
  - (3) تقارير أخرى.

حوكمة الشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم بها، ويحدد أسس ومبادئ توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل أعضاء المجلس، والمدراء، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، ويوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.

يتولى قسم الحوكمة في الهيئة متابعة الشركات والجهات الخاضعة لرقابتها، والتأكد من مدى التزامها بمبادئ نظام الحوكمة واستلام تقارير الحوكمة، والتأكد من إصدارها في التوقيت المحدد، ومراجعتها وتقييمها، والتأكد من استيفائها للإجراءات، واحتوائها على المعلومات والبيانات المطلوبة، وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016.

إحصائيات الحوكمة:

بلغت النسبة الكلية للالتزام بنظام الحوكمة لسنة 2020، لجميع الشركات، 90% بزيادة 2.4% عن سنة 2019، التي بلغت نسبة الالتزام الكلية خلالها 87.6%.

وجاءت نسب التزام الشركات بنظام الحوكمة كما يلي:

- (29) شركة التزمت بنسبة 90% فأكثر.
- (14) شركة التزمت بنسبة 80% إلى 90%.
- (4) شركات التزمت بنسبة 70% إلى 80%.

تم إعداد إحصائية تقارير الحوكمة بحسب القطاعات التي توضح نسبة التزام الشركات المدرجة بمواد نظام الحوكمة، وكانت أعلى نسبة التزام في قطاع النقل والتي بلغت 96%، فيما كانت أقل نسبة التزام في قطاع العقارات وبلغت 82%.

أما بالنسبة لنسب التزام جميع القطاعات فكانت كما يلي:

القطاع	نسبة التزام القطاع
البنوك والخدمات المالية	%90
الخدمات والسلع الاستهلاكية	%93
الصناعة	%86
العقارات	%82
التأمين	%88
الاتصالات	%95
النقل	%96

تنظيم ومتابعة إفصاح الشركات

يقصد بالإفصاح إعلان مصدر الأوراق المالية المدرجة والمتداولة في السوق للهيئة، والإفصاح عن المعلومات الفورية والدورية، وأية أحداث أو معلومات من شأنها التأثير على أسعار الأوراق المالية.

وينقسم الإفصاح إلى قسمين:

1. الإفصاح الفوري:

قامت الهيئة من خلال قسم الإفصاح، بمتابعة الإفصاحات الفورية لجميع الشركات الخاضعة لرقابتها، والتأكد من مدى التزامها بمبادئ الإفصاح والحوكمة، مما ساهم في إحاطة المستثمرين بكافة المعلومات المتعلقة بالاستثمار في حينه. وقد تم حصر المخالفات واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بشأن التأخير في الإفصاح الفوري.

2. الإفصاح الدوري:

تقوم هيئة قطر للأسواق المالية بتشجيع الشركات على الإيفاء بمتطلبات الإفصاح عن بياناتها الأساسية والمالية بشكل دوري، انسجاما مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا الخصوص.

ويعد الإفصاح من المستلزمات الهامة التي تفرضها الهيئة والالتزام بتطبيقه لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تحقيق العدالة والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالشركة، ويضمن عدم تعارض المصالح، أو استغلال المعلومات الداخلية.

• البيانات الأساسية:

تعمل الهيئة على تعزيز ثقافة الالتزام لدى الشركات من خلال تشجيعها على تقديم البيانات الأساسية مرتين في السنة، حيث تكتسب تلك البيانات دورا بارزا وأهمية كبيرة في تقييم مدى التزام الشركات بقواعد الإفصاح.

وتشتمل البيانات الأساسية على بيانات أعضاء وأمناء سر مجالس إدارات الشركات، والنظام الأساسي، والسجل التجاري، وغيرها من المستندات اللازمة لتسهيل الدور الداخلي لإدارات الهيئة.

وقد تلقت الهيئة البيانات الأساسية المحدثة لجميع الشركات المدرجة بالسوق الرئيسي وعددها (48) شركة، بالإضافة إلى بيانات الشركات المدرجة بالسوق الثانوي وعددها شركتين، بالإضافة إلى بيانات صندوقين استثماريين، و(19) شركة خدمات مالية بالإضافة إلى شركتي بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، و (18) شركة بين مدققين ومقيِّمين ماليين، مرتين خلال سنة 2021.

• البيانات المالية:

تمت مراجعة البيانات المالية للشركات والتحقق من استيفائها لمتطلبات الإفصاح، ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. كما تم تحليل البيانات المطلوبة عن الفترات المالية ومتابعتها لتزويد الهيئة بها خلال الفترة المتاحة، وإعداد التقارير، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها.

وبلغ عدد الشركات المدرجة الملتزمة بواجب الإفصاح عن البيانات المالية السنوية لسنة 2021، وفقاً للتشريعات المعمول بها، (47) شركة مدرجة في السوق الرئيسية وشركتان مدرجتان في السوق الثانية، بالإضافة إلى الصناديق الاستثمارية وعددها اثنين، فضلا عن (18) شركة خدمات مالية.

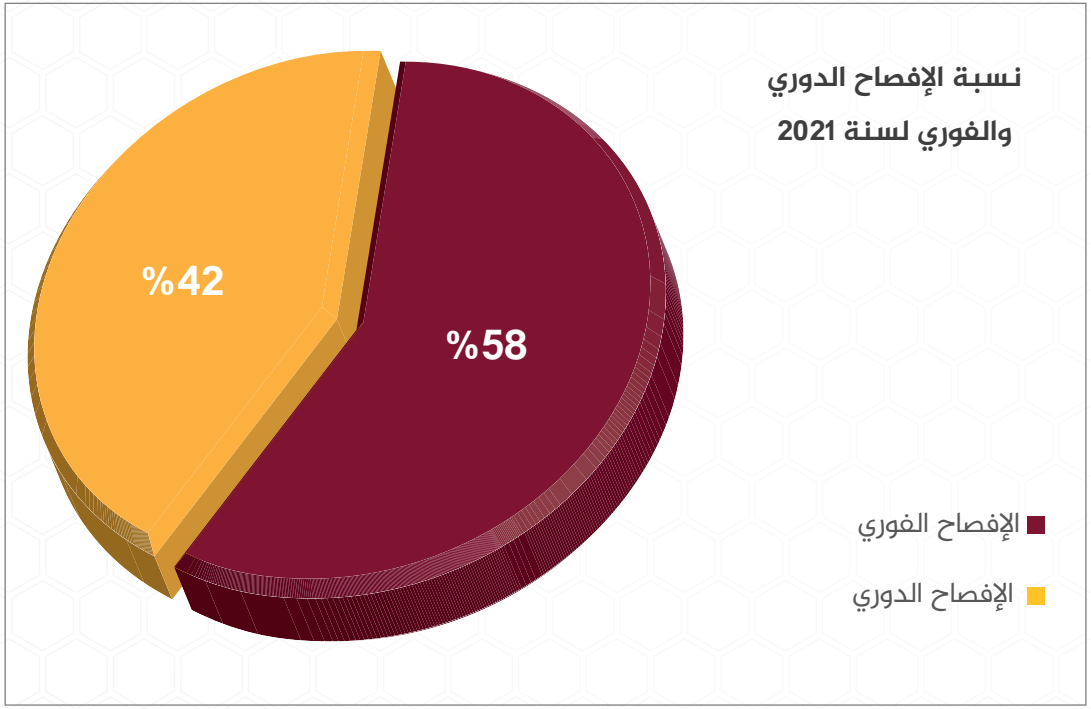

دورة الإفصاح والإخطار 2021:

تسلمت الهيئة (1936) إفصاحا وإخطاراً لسنة 2021، كالتالي:

1. (457) إفصاحا عن بيانات مالية.
2. (361) إفصاحا عن بيانات أساسية.
3. (1118) إفصاحا عن أحداث جوهرية.

بلغت أعلى نسبة إفصاح فوري 58%، فيما بلغت نسبة الإفصاح الدوري 42% لسنة 2021.

نسب الإفصاح لسنة 2021

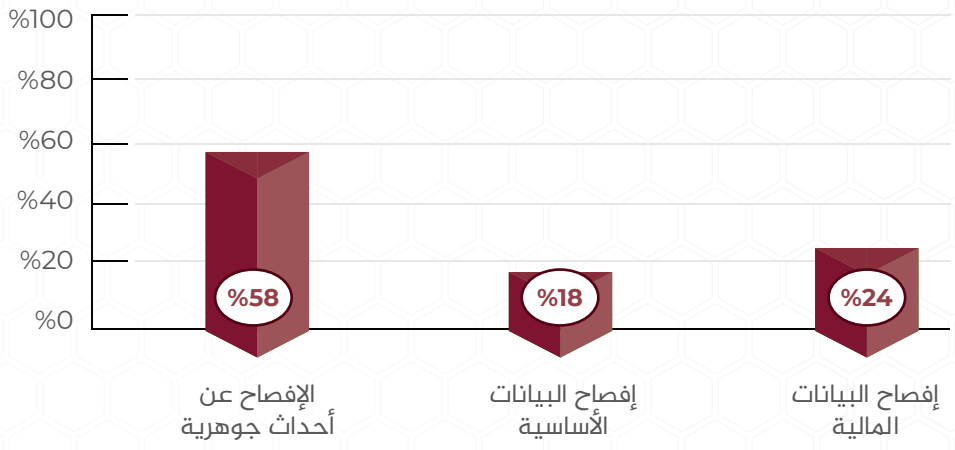

- كانت أعلى نسبة إفصاح 2021، هي نسبة الإفصاح عن أحداث جوهرية والتي بلغت 58%، والتي يتم موافاة الهيئة بها بشكل فوري.
- وتلتها نسبة إفصاح البيانات المالية البالغة 24%، والتي يتم موافاة الهيئة بها بمعدل (4) مرات في السنة.
- وتلتها نسبة إفصاح البيانات الأساسية البالغة 18%، والتي يتم تزويد الهيئة بها بمعدل (2) مرة في السنة.

التنظيم والإشراف على طلبات الطرح والإدراج

تعمل الهيئة على إنجاز ومتابعة كل ما يتعلق بشؤون الطرح والإدراج بهدف التحقق من اتباع التشريعات والقوانين والأنظمة ذات الصلة. ودراسة الطلبات المقدمة للطرح والإدراج في بورصة قطر. وتعد عمليات الطرح والإدراج التي تمت خلال عام 2021 انعكاساً لثقة المستثمرين بالاقتصاد القطري والتعافي السريع من آثار أزمة كوفيد19- التي ألمّت بالعالم خلال عام 2020.

وفي سبيل تحقيق الأهداف التي تدعم استراتيجيتها، عملت الهيئة على تطوير نظام طرح وإدراج الأوراق المالية، والذي بدأ العمل به منذ أبريل 2021، حيث تضمن العديد من التسهيلات والعوامل التي تمنح عمليات الطرح والإدراج السهولة والثقة في سوق الأوراق المالية بدولة قطر، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم دمج نظامي طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الرئيسية والثانية في نظام واحد سمي بـ **"نظام طرح و إدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية"**، وتمت إضافة مواد تنظم عملية الطرح الخاص وتخفيف متطلبات الطرح العام وإمكانية الإدراج المباشر، وتنظيم عمليات الترويج والتسويق للأوراق المالية، وإدخال آلية البناء السعري وآلية الاستقرار السعري للأسهم، وتحديث متطلبات الإفصاح. وللتيسير على الشركات المدرجة، تم تحديث الضوابط الخاصة بأسهم تحفيز الموظفين في الشركات المساهمة.

ومن أهم أنشطة الإدراج والطرح التي شهدتها سنة 2021:

• إدراج شركتين في السوق الثانية (الناشئة):

تم إدراج أول شركتين في السوق الثانية، وهما:

1. شركة الفالح التعليمية القابضة: والتي تعمل في مجال تقديم الخدمات التعليمية من مرحلة الروضة إلى مرحلة الدراسات العليا، وقد بلغت قيمتها السوقية (372) مليون ريال في نهاية السنة.
2. شركة مجموعة مقدام القابضة: والتي تقدم خدمات متكاملة شاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بما في ذلك، الاستشارات والتطوير، والاستشارات الفنية، والتوريد، والتنفيذ، وإدارة المشاريع والبرامج، والدعم والصيانة، وبلغت قيمتها السوقية (347.750) مليون ريال في نهاية السنة.

• إدراج شركة في السوق الرئيسية:

تم إدراج شركة (QLM) لتأمينات الحياة والتأمين الصحي، والتي تعمل في مجال التأمين على الحياة والتأمين الصحي في دولة قطر، وكذلك إعادة التأمين لعمليات التأمين على الحياة والتأمين الصحي الصادرة خارج دولة قطر، وقد بلغت قيمتها السوقية (1.768) مليار ريال في نهاية السنة.

عمليات الطرح والإدراج خلال السنة:

- إدراج شركة (QLM) في السوق الرئيسية.
- إدراج شركة الفالح التعليمية القابضة في السوق الثانية.
- إدراج مجموعة مقدام القابضة في السوق الثانية.
- متابعة إدراج أول صندوق ذهب في قطر.

طلبات الطرح والإدراج في السوق خلال السنة:

نوع الطلب	العدد
طلبات الإدراج	3
طلبات زيادة رأس المال	1
الإجمالي	4

الإشراف على عمليات الاستحواذ والاندماج للشركات المدرجة

اكتملت في عام 2021، أكبر عملية اندماج يشهدها السوق القطري، حيث اندمج كل من مصرف الريان والبنك الخليجي، لينتج عن هذا الاندماج أحد أكبر المصارف الإسلامية في قطر والمنطقة. بإجمالي موجودات تززيد قيمتها عن 180 مليار ريال قطري (49 مليار دولار)، وبمجموع حقوق ملكية يزيد عن 23مليار ريال قطري (6.3 مليار دولار).

كذلك، أعلنت شركة مجموعة استثمار القابضة عن رغبتها في الاستحواذ على شركة اليغانسيا جروب وذلك عن طريق زيادة رأس مال المجموعة من خلال صفقة تبادل للأسهم "صفقة الاستحواذ"، وتضم شركة اليغانسيا جروب القابضة ذ.م.م ما يزيد عن 20 ألف موظفاً، وتقوم حالياً بتطوير مستشفيين داخل دولة قطر، والشركة تتبعها العديد من الشركات المعروفة في السوق القطري والتي تعمل في القطاعات التالية:

- قطاع الخدمات الصحية والمستشفيات.
- قطاع الخدمات العامة.
- قطاع الصناعات.
- قطاع المقاولات.

شهد عام 2021، العمل على (12) طلب متعلق بنشاط الاستحواذ والاندماج.

ملخص عمليات الاستحواذ والاندماج خلال السنة:

- عمليات الاستحواذ المقدمة خلال عام 2021 بلغت (5) عمليات.
- عمليات جاري متابعتها من عام 2020، بلغت (5) عمليات استحواذ و(2) عملية اندماج.

وفيما يلي تفاصيل هذه العمليات التي تمت خلال السنة:

أولا: عمليات الاستحواذ والاندماج:

بلغ عددها (5) عمليات على النحو التالي:

نوع العملية	القطاع	النسبة%	القيمة بالمليون ريال قطري
استحواذ غير مباشر داخل الدولة (جاري متابعتها)	النقل	%100	35
استحواذ مباشر خارج الدولة (تم التراجع عنها)	البنوك والخدمات المالية	%15.2	467.5
استحواذ غير مباشر داخل الدولة (جاري متابعتها)	الصناعة	%40	1,935
استحواذ غير مباشر خارج الدولة (جاري متابعتها)	الصناعة	%24	-
استحواذ مباشر داخل الدولة (جاري متابعتها)	الصناعة	%100	-

ثانيا: عمليات الاستحواذ والاندماج المقدمة سابقاً والتي تمت متابعتها في 2021:

بلغ عددها (7) عمليات موزعة على النحو التالي:

نوع العملية	القطاع	النسبة%	القيمة بالمليون ريال قطري
استحواذ غير مباشر خارج الدولة (تم التراجع عنها)	النقل	-	-
استحواذ مباشر داخل الدولة (تم التراجع عنها)	الصناعة	-	-
استحواذ مباشر داخل الدولة (تمت)	العقارات	%91	400
اندماج مباشر داخل الدولة (تمت)	البنوك والخدمات المالية	%100	7,884
اندماج مباشر داخل الدولة (تم التراجع عنها)	العقارات	-	-
استحواذ غير مباشر داخل الدولة (تمت)	البنوك والخدمات المالية	%49	26
استحواذ غير مباشر خارج الدولة (تمت)	الصناعة	%72	227
الإجمالي			8,537

الترقيم الدولي للأوراق المالية

تمتثل هيئة قطر للأسواق المالية لكافة المتطلبات الصادرة عن مؤسسة وكالات الترميز الوطنية كونها عضوا في المؤسسة. وتقوم بترقيم الأوراق المالية، وإصدار أرقام التعريف الدولي (ISIN) والرمز الدولي (CFI) لكافة الأوراق المالية التي يتم إدراجها في بورصة قطر.

عمليات الترقيم الدولي خلال السنة:

أصدرت الهيئة خلال سنة 2021، أرقام التعريف الدولي بواقع (36) رقم لأذونات الخزينة، و(7) أرقام لسندات الدين، و(3) أرقام حقوق الملكية.

دور الهيئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتبر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أهم مسؤوليات هيئة قطر للأسواق المالية، وذلك من منطلق دورها في الحفاظ على سوق رأس المال في قطر بعيداً عن أي مخاطر قد تتصل بعمليات محتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكونها عضوا في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل الهيئة بشكل حثيث على الارتقاء بالجانب التوعوي لكافة الأفراد والجهات الخاضعة لرقابتها وللعاملين في قطاع سوق رأس المال في قطر الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتولي الهيئة اهتماما كبيرا بالتصدي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقوم في سبيل ذلك بتعزيز جهودها في مراقبة مدى الالتزام بمكافحتهما من قبل المعنيين بقطاع سوق رأس المال في قطر، بما يساهم في ترسيخ التزام قطر الدائم بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتصدي للتمويل غير المشروع بكافة أشكاله.

أولاً: الرقابة والتفتيش:

تعزز هيئة قطر للأسواق المالية من إجراءاتها الهادفة إلى التحقق من مدى التزام كافة الجهات الخاضعة لرقابتها بالتعليمات والتشريعات والأنظمة التي تسنها، والتي تركز أساسا على ضمان عدم تعرض تلك الجهات لأي مخاطر، وذلك في سياق دورها الرقابي والإشرافي من خلال متابعتها المستمرة لأداء الجهات الخاضعة لرقابتها، وتقييم فعالية وكفاءة السياسات والإجراءات والأنظمة لدى تلك الجهات, وذلك من خلال:

- متابعة التفتيش المكتبي على جميع الجهات المرخص لها ودراسة وتحليل البيانات الواردة منها، واستخدام المخرجات من قبل فريق التفتيش الميداني على الجهة المرخص لها.
- متابعة التفتيش الميداني على الجهات المرخص لها تطبيقاً للمنهج القائم على المخاطر، وفقا لما يلي:

التفتيش المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	العدد
الشركات التي تمت زيارتها	6
الزيارات التفتيشية الدورية	5
الزيارات التفتيشية المفاجئة	4
تقارير الرقابة المكتبية	94

- بناء على تقارير التفتيش والاجراءات التابعة لها أصولياً، فقد تمت إحالة (2) شركة للتحقيق.
- مواصلة متابعة الجهات المرخص لها لتصويب أوجه القصور لديها فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع الخطط التصحيحية لها، ومتابعة نسب الانجاز خلال الفترات الزمنية المحددة لذلك.
- متابعة البيانات والإحصائيات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدورية المطلوبة من الجهات المرخص لها، ودراستها وتحليلها وإعداد التوصيات لذلك.

ثانياً: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

• **في إطار مواصلة الهيئة لدورها في تعزيز الوعي لدى الجهات المرخص لها بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من مخاطرهما**، من خلال تقديم الإرشادات والتغذية العكسية للجهات المرخص لها الخاضعة لأحكام تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم عقد ورش عمل وتدريب متخصصة في هذا المجال، أهمها:

- بتاريخ 10 فبراير 2021، وبالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، شاركت الهيئة في ورشة عمل عن بعد بعنوان" الجرائم المالية، والمفاهيم الرئيسية والاتجاهات الحالية".
- بتاريخ 16 فبراير 2021، تم إصدار كتاب للجهات المرخص لها لتوضيح تطبيق أحكام الفقرة (ج) من المادة 4.1.2 من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

- بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار(CISI)، قامت الهيئة خلال شهر فبراير 2021، بإتاحة التدريب المتخصص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات المرخص لها والجهات الأخرى، حيث جمع التدريب بين المعرفة التنظيمية والرقابية وبين خبرة التدريب المهني من خلال وضع برنامج تقييمي مهني إلكتروني لسوق رأس المال في الدولة متضمناً المبادئ واللوائح الدولية المنظمة لهما، وكذلك التشريعات الخاصة بالدولة في هذا المجال. وتعد قطر ثاني دولة تستخدم هذا البرنامج التعليمي الإلكتروني بعد المملكة المتحدة.
- بتاريخ 29 مارس 2021، وبالتعاون والتنسيق مع وحدة المعلومات المالية، تم التعميم على الجهات المرخص لها، (دليل مؤشرات تمويل الإرهاب)، وذلك لتعزيز ورفع الوعي في فهم ماهية الحالات غير الاعتيادية أو المشبوهة في تحديد العلاقات بين الأفراد والكيانات والتعرف على الأحداث الهامة بهدف كشف الأنشطة المحتملة المرتبطة بتمويل الإرهاب.
- بتاريخ 30 مارس 2021، وبالتعاون مع وحدة المعلومات المالية، عقدت ورشة عمل للجهات المرخص لها عن بعد بعنوان " تعزيز الوعي لدى الجهات المرخص لها بالمتطلبات التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال رقم 20 لسنة 2019، بما في ذلك الجزاءات المالية المستهدفة".
- بتاريخ 23 يونيو 2021، وبالتعاون مع وحدة المعلومات المالية وتحت مظلة المنتدى للحوار بين القطاع العام والخاص، عقدت ورشة عمل عن بعد بعنوان " آثار جائحة كورونا والاتجاهات الملاحظة من قبل الوحدة في البلاغات ".
- بتاريخ 8 نوفمبر 2021، وبالتعاون مع وحدة المعلومات المالية وتحت مظلة المنتدى للحوار بين القطاع العام والخاص تم عقد ورشة عمل عن بعد بعنوان " الاتجاهات المرتبطة بجريمة الاحتيال في ظل جائحة كورونا".
- تعميم الهيئة على الجهات المرخص لها كتب اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وقرارات النائب العام الواجب تعميمها على الجهات المرخص لها.
- حث جميع الجهات المرخص لها بالتسجيل على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بخدمة الإشعار الإلكتروني بشأن (إدراج/تعديل/شطب) قوائم الجزاءات والعقوبات المالية، حيث تم التسجيل من قبل جميع الجهات المرخص لها.
- عقد اجتماعات ثنائية مع الجهات المرخص لها بناء على طلبها أو طلب من الهيئة لتوضيح وتفسير متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك لمساعدتها على إجراء عمليات التصويب المطلوبة التي تم رصدها من قبل الهيئة.

- **أهم الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة لمتابعة فعالية التزام الجهات المرخص لها بالمتطلبات التشريعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

- متابعة التقرير السنوي المقدم من قبل مسؤول الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع الجهات المرخص لها بشأن مدى ملائمة وفعالية السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المتبعة في الجهة المرخص لها والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منع هذه الجرائم، وتوجيه كتب وعقد اجتماعات للجهات المرخص لها لمعالجة أوجه القصور.
- متابعة مدى فعالية الجهات المرخص لها بضبط العمليات المشبوهة، حيث تقدم هذه الجهات تقارير دورية خاصة بمعدل أربع مرات في السنة، تتضمن عدد المعاملات المشبوهة الداخلية والخارجية، وإجراءاتها المتبعة وانظمتها الداخلية في ضبط العمليات المشبوهة.

- متابعة الجهات المرخص لها بشأن الالتزام باستكمال بيان أحكام الفقرة (ج) من المادة 4.1.2 من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2020، حيث تم عقد اجتماعات ثنائية مع الشركات ومتابعة بياناتها بهذا الشأن بشكل أسبوعي، وقد التزمت (3) شركات بشأن استكمال بيان الحساب البنكي للحسابات النشطة، بينما بقيت ثلاث شركات أخرى جاري العمل على استكمال بياناتها.
- متابعة التقرير السنوي المقدم من قبل مراقب الحسابات للجهات المرخص لها بشأن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوصيات الواردة من قبله.

• **الاستمرار بمراجعة تصنيف درجة مخاطر الجهات المرخص لها**، الذي يساعد فريق التفتيش بتوجيه موارده وتكثيف الرقابة والتفتيش الميداني على الجهات المرخص لها الأكثر مخاطر من خلال برنامج التفتيش الدوري الذي يتضمن تصنيفا من خمس درجات وفقاً لما يلي:

- درجة عالي ودرجة متوسط مرتفع: زيارتين في السنة على الأقل.
- درجة متوسط: بزيارة واحدة في السنة على الأقل.
- درجة متوسط منخفض ودرجة منخفض: زيارة واحدة في السنتين على الأقل.

وهذا التصنيف غير ثابت، حيث تتم إعادة النظر به دورياً وعند ظهور ما يستوجب من معلومات جوهرية قد تستجد لدى الجهة المرخص لها وتؤثر على هذا التصنيف.

• **إنجاز الأهداف ذات الصلة والمحددة في خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، وذلك خلال الفترات الزمنية المحددة في الخطة.

• **تغذية نظام قناص** (النظام الوطني لإحصائيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح)، بصورة دورية وخلال الفترات المحددة لذلك.

معالجة شكاوى المستثمرين

تهدف الهيئة إلى الاستمرار بالمحافظة على الثقة في نظام تعاملات الأسواق المالية، من أجل ضمان استقرار تلك الأسواق والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها، وحماية مالكي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، لذلك تتبنى الهيئة مبادئ الحيادية والنزاهة في دراسة المخالفات والشكاوى المقدمة لها.

تلقت إدارة الشكاوى خلال سنة 2021، (34) شكوى، وهي:

(11) شكوى على شركات الخدمات المالية:

تتعلق هذه الشكاوى بمجال العلاقات بين المستثمر وشركة الخدمات المالية (الوساطة) المرخصة من هيئة قطر للأسواق المالية.

(21) شكوى على الشركات المساهمة العامة المدرجة:

تتعلق بعض هذه الشكاوى بموضوع الإفصاح عن بيانات غير مصرح بها من قبل أحد موظفي شركة مساهمة عامة مدرجة خلال اجتماع الجمعية العامة، وبقائمة المطلعين.

شكوى واحدة ضد جهة خاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.

شكوى واحدة لا تندرج ضمن اختصاص هيئة قطر للأسواق المالية.

إحصائيات الشكاوى خلال السنة:

الشكوى	العدد
الشكاوى المقدمة للهيئة	34
الشكاوى التي تم الفصل فيها	32
الشكاوى التي لم يتم الفصل فيها	2

التحقيق في المخالفات

يتولى قسم التحقيقات ضمن إدارة الشكاوى في الهيئة، دراسة كافة المخالفات المحالة من قبل الرئيس التنفيذي للهيئة. وفي هذا الإطار، تقوم لجنة التحقيق، التي تضم أعضاء من خارج إدارة الشكاوى، بإجراء التحقيقات اللازمة للحالات المنظورة أمامها، والخروج بالتوصيات المناسبة حسب مقتضيات كل حالة.

تم خلال سنة 2021، إجراء (27) تحقيقا، هي:

أولا: (12) تحقيقاً تتعلق بالمخالفات المنسوبة لبعض شركات الخدمات المالية العاملة في السوق والمرخصة من قبل الهيئة، وذلك على ضوء نتائج الزيارات التفتيشية التي قام بها فريق التفتيش في الهيئة، وهي:

موضوع التحقيق
مخالفة للمواد رقم (26 بند 1)، (31) من نظام الخدمات المالية
مخالفة للمواد (26 بند 13+12+10+1)، (31) و(61 بند 1 فقرة ج)، من نظام الخدمات المالية الحالي، والمواد (5+3) من المرفق من المرفق الثاني.
مخالفة للمواد(31) من نظام الخدمات المالية والمواد (11)، (14)، (15)، (16) من قواعد التداول بالهامش
مخالفة للمواد(31)، (38)، (45)، (50 بند 1)، (56)، (64) من نظام الخدمات المالية، ومخالفة والمواد (3)، (4)، (5) من المرفق الثاني لنظام الخدمات المالية، وتعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم هـ.ق/ت ت/خ/146/04/2016 بتاريخ 7 أبريل 2016، وكتاب هيئة قطر للأسواق المالية رقم صادر-ت.ر2019-65- بتاريخ 11 يونيو 2019 بشأن بذل العناية الواجبة للتحقق من هوية العميل
مخالفة للمادة(33) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسوق المالية، والمادة (91 بند أ+ب) من لائحة هيئة قطر للأسواق المالية، وللمواد (26 بند 2 +9)، (28)، (31)، (45 بند 7) (49 فقرة 4 بند ب)، (52 بند 1)، (56 بند 3)، (64) من نظام الخدمات المالية، وللمادة (6) من المرفق الثاني من ذات النظام، والمادة(20) من إجراءات الشكاوى، وتعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2 لسنة 2013).د
مخالفة لأحكام المواد (4.1.1)، (4.2.1)، (4.3.7) البند 3) من قواعد غسل الأموال وتمويل الإرهاب
مخالفة للمواد (26 بند 1 14+8+6+)، (27 بند 3+2+1) من نظام الخدمات المالية الحالي لموظف شركة ومخالفة للمادة (32) من ذات النظام للشركة
لا توجد مخالفة
مخالفة لتعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم ت.ر2019-65- بتاريخ 11 يونيو 2019، بشأن التحقق من هوية صاحب العميل صاحب الحساب.
مخالفة لأحكام للمواد رقم (26 بند 2)، (27 بند 2 و3)، (31)، (32) من نظام الخدمات المالية، والمواد رقم (4)، (5) من المرفق الثاني من ذات النظام
مخالفة للمادة (91 بند ب) من لائحة هيئة قطر للأسواق المالية والمادة (50 بند 1) من نظام الخدمات المالية.
قيد الواقعة مخالفة للمادة (41) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادة (91 بند ب) من لائحة هيئة قطر للأسواق المالية، والمواد (46 بند 1)، (48 بند 1) من نظام الخدمات المالية، والمادة (3 بند أ) من معايير الملاءة المالية.

ثانيا: (8) تحقيقات تتعلق بالمخالفات المنسوبة لبعض الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة قطر، وهي:

موضوع التحقيق
مخالفة للمواد (47 بند 1)، (56) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية
مخالفة للمادة (6.7.11) من قواعد التعامل في بورصة قطر، وللمادة (111 بند 2) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الحالي، وللتعميم الصادر من إدارة العمليات بالسوق رقم 7 لسنة 2010 والصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2010 بذات الشأن، والتعميم رقم 1 لسنة 2016 الصادر من بورصة قطر بذات الشأن.
القائمة النهائية للمرشحين
مخالفة للمادة (7) من الضوابط والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالسماح للشركات بشراء أسهمها
القائمة النهائية للمرشحين
مخالفة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
مخالفة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
مخالفة لأحكام المواد (79)، (81) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

ثالثاً: (7) تحقيقات منسوبة للجهات والأفراد الخاضعين لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية، وهي:

موضوع التحقيق
مخالفة للمادة (173) من لائحة السوق القديمة
مخالفة أحكام نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.
اعتماد أفراد خاضعين لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية
مخالفة أحكام نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.
مخالفة المواد (8) و(9) (بند د + و) من نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.
مخالفة للمادة (19) من نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية
مخالفة لأحكام البند (3) من المادة (33) من القانون رقم 8 لسنة 2012 واحكام البند (أ) من المادة (91) من لائحة الهيئة، ومخالفة للمواد (4.2.1)، (4.2.2) والقسم 4.3 وحكم البند (2) من المادة (2.3.9)، والبند (6) من المادة (2.1.1) والفقرة (ج) من احكام المادة 4.1.2 من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الملخص العام:

بلغ عدد التحقيقات الكلي خلال سنة 2021، (27) تحقيقا كما يلي:

نوع التحقيق	العدد
تحقيقات تمت إحالتها إلى لجنة المحاسبة	13
تحقيقات تم حفظها	6
تحقيقات انتهت بالتسوية	1
تحقيقات انتهت بالإنذار	2
تحقيقات انتهت بالتنبيه	4
أخرى	1
الإجمالي	27

بعد انتهاء لجنة التحقيق من النظر في الوقائع الخاصة بالمخالفات والشكاوى والتظلمات، يتم إحالتها إلى الرئيس التنفيذي للهيئة، لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، وإذا ما تم تحويلها إلى لجنة المحاسبة، تقوم اللجنة وبناء على وقائع ومضمون وطبيعة المخالفة، وبعد دراسة ومداولات وافية، باتخاذ القرار المناسب، وإبلاغ الجهة المعنية به، لتقرر بدورها فيما إذا كانت تريد أن تتظلم من قرار لجنة المحاسبة من خلال اللجوء إلى لجنة التظلمات، أو الالتزام بالقرار والعقوبة التي تم إقرارها.

لجنة المحاسبة

تصدر لجنة المحاسبة قراراتها بأغلبية الآراء بناءً على الأدلة والمستندات المطروحة أمامها، وللجهات التي تمت مخالفتها، التظلم أمام لجنة التظلمات بالهيئة من قرار لجنة المحاسبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام القرار، أو وفقاً لما تحدده اللجنة في الإعلان بالقرار.

وقد عقدت اللجنة خلال سنة 2021، (9) جلسات، وقامت بالنظر في (19) مخالفة، بما فيها مخالفات سابقة مرحّلة من سنة 2020.

وبلغ إجمالي قيمة المخالفات التي أقرتها لجنة المحاسبة خلال سنة 2021، (11.3 مليون ريال قطري).

إحصائيات لجنة المحاسبة خلال السنة:

البيان	العدد
المخالفات التي وردت إلى لجنة المحاسبة	19
جلسات اللجنة	9

لجنة التظلمات

وفقا لأحكام المادتين (37) و (38) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (8) لسنة 2012، تختص لجنة التظلمات بالبت في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة، وتكون قراراتها نهائية ومسببة، ولذوي الشأن الطعن في قراراتها أمام الدائرة المختصة في محكمة الاستئناف.

وفيما يلي بيان بأهم أعمال اللجنة خلال سنة 2021:

البيان	العدد
التظلمات المرحلة من سنة 2020	2
التظلمات التي تم قيدها بسجل التظلمات	15
طلبات وقف التنفيذ التي قدمت إلى اللجنة	14
التظلمات المحالة من المحكمة للفصل فيها	0
التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي نظرتها اللجنة	31
التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي تم الفصل فيها	26
جلسات اللجنة	6
اجتماعات اللجنة	12

إدارة المخاطر والحد منها

تعمل الهيئة على حماية المستثمرين في الأسواق المالية والمتعاملين فيها، والمحافظة على الثقة بهذه الأسواق وتعاملاتها واستقرارها، وذلك من خلال رصد وتحليل وتقييم المخاطر التي تحيط بعمل الهيئة والأسواق المالية للحد منها.

وقامت وحدة المخاطر من خلال لجنة إدارة الأزمات بمتابعة الإجراءات والتدابير على مستوى الهيئة، وكذلك على مستوى قطاع سوق رأس المال وذلك للحد من الآثار السلبية المترتبة على تداعيات جائحة كورونا، بهدف ضمان استمرارية وسلامة العمل في الأسواق المالية، وتقديم الخدمات للمستثمرين ووصولهم لاستثماراتهم دون أية قيود، مع الحفاظ على أولوية سلامة الموظفين، تماشيا مع التوجيهات الحكومية المرتبطة بإدارة الأزمة نظراً لاستمرار ظروف جائحة كورونا.

تعمل وحدة المخاطر على إعداد الدراسات ورفع التقارير الدورية وغير الدورية المرتبطة بعمل الهيئة وسوق رأس المال ومنها:

- **تقارير مؤشرات مخاطر الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية:**

تتم متابعة ورصد مخاطر الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية -الوسطاء الماليين-على أساس متابعة أسبوعيه لمدى التزام تلك الشركات بمعايير الملاءة المالية اللازمة، ورصد المخاطر المحيطة بها من خلال القيام بالدراسات والتحليلات المرتبطة بمخالفات عدم التزام الشركات، وتقييم المخاطر النهائية للملاءة المالية بناء على احتساب متوسط درجة المخاطر الإجمالية للفترة، ورفع التوصيات اللازمة بشكل ربع سنوي.

- **تقارير بيانات ومعلومات حسابات المستثمرين غير القطريين:**

نظراً للمخاطر المترتبة عليها تقوم الوحدة بشكل ربع سنوي، برصد وتحليل معلومات حسابات المستثمرين غير القطريين فيما يتعلق بالحسابات مجهولة الجنسية وبلد الإقامة، وقياس مؤشر إنفاذ النظم المتعلقة بمدى التزام الشركات بتشريعات الهيئة المتعلقة بمتطلبات دليل قواعد وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي أدى إلى تحسن جودة المعلومات واستكمالها بنسب مشجعة، وذلك بالتعاون مع فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الهيئة.

- **تقرير مخاطر عدم الالتزام واقتراح أسس المعالجة:**

قامت الوحدة بدراسة التقارير الصادرة عن إدارة التفتيش والرقابة خلال عامي 2019 و2020، وذلك بهدف وضع أسس المعالجة للمخاطر المختلفة، حيث تم دراسة (32) تقرير تفتيش على شركات الخدمات المالية أصدرت خلال الفترة، والتي نتج عنها توصيات بمقترحات متعلقة بمخاطر مزاولة نشاط أو وظيفة خاضعة لرقابة الهيئة دون الحصول على اعتماد أو ترخيص ومخاطر متعلقة ببيانات العملاء وتداولاتهم، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالتقارير والسجلات المحاسبية.

- **متابعة سير عمل شركات الخدمات المالية خلال استمرار جائحة كورونا:**

منذ بداية جائحة كورونا تقوم وحدة المخاطر بمتابعة شركات الخدمات المالية بشكل دوري للوقوف على مجريات سير العمل والمخاطر أو التحديات التي قد تحول دون تقديم الخدمات بالشكل المطلوب إن وجدت ورفع التقارير الخاصة بذلك.

• **تطبيق إدارة المخاطر في شركات الخدمات المالية:**

قامت الوحدة بمتابعة مدى تطبيق سياسات إدارة المخاطر لدى شركات الخدمات المالية بهدف التأكد من قيام الشركات باتباع نظم وضوابط فعالة لإدارة المخاطر المحيطة بها وبالأخص المخاطر المالية والتشغيلية، وكذلك لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى هذه الشركات، وذلك بناءً على استبيان تم اعداده وإرساله لجميع شركات الخدمات المالية.

أهم مخرجات وحدة المخاطر:

مخرجات وحدة المخاطر خلال سنة 2021	
التقارير الدورية	5
الدراسات	20
التوصيات	24

تطوير الأدوات المالية

تعمل الهيئة باستمرار على تطوير السوق المالي وتقديم أطر عمل مبتكرة وتسهيل إصدار أدوات مالية جديدة، وذلك من خلال متابعة المؤشرات الرئيسية لأداء السوق المالي، وتحديد أوجه القصور، ودراسة نقاط الضعف فيه ، وتقديم المقترحات لمعالجتها وكذلك متابعة التطورات التشريعية في الأسواق المالية الإقليمية والدولية بهدف تعزيز القدرات التنافسية للسوق المالي القطري ، والوقوف على أحدث المعايير والممارسات الدولية التي تصدر عن المؤسسات الدولية مثل منظمة الأيسكو أو منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع وتطوير معايير الأداء في الأسواق المالية ، ومن ثم تقديم مقترحات التطوير التشريعي والمؤسسي، والجوانب التقنية، التي من شأنها رفع إمكانيات النمو للسوق المالية ، واقتراح أدوات استثمارية جديدة، من شأنها تعزيز عمق واتساع السوق المالي.

وفي هذا الصدد تساهم إدارة الأدوات المالية الجديدة في أعمال اللجنة التشريعية المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة والمعنية بمراجعة وتطوير كافة التشريعات والآليات والأدوات المالية المطبقة بالسوق القطري، وذلك من خلال تقديم الدراسات والمقارنات مع تشريعات الأسواق الإقليمية والدولية والمعايير الدولية، وتحديد التأثيرات المحتملة لتطبيق تلك التشريعات ومدى وملاءمتها لطبيعة السوق القطري والمتعاملين فيه، وذلك تمهيدا لإقرارها من قبل اللجنة التشريعية وعرضها على مجلس إدارة الهيئة لإصدارها.

كما تقوم إدارة الأدوات المالية الجديدة بالتعاون والتنسيق مع كافة الإدارات التنفيذية الأخرى بالهيئة وبصفة خاصة الإدارات الفنية في دراسة بعض أوجه القصور أو نقاط الضعف التي تظهر في التشريعات المنظمة للسوق المالي أو التي تنتج عن بعض الممارسات الخاطئة، والمشاركة في تقديم المقترحات من أجل تصويب الأوضاع بما يتناسب وأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ومن أهم ما قامت الإدارة بدراسته لتعديله من أجل تطوير السوق المالية خلال سنة 2021:

1. قواعد تسوية المنازعات عن طريق التحكيم.
2. تعديلات إجراءات الأوامر المجمعة.
3. تعديلات قانون الشركات رقم 11 لسنة 2015.
4. معايير التقييم.
5. مشروع قانون صناديق الاستثمار.
6. الشروط الواجب توافرها في مدير الإصدار ومستشار الإدراج.
7. تعديل نسبة الهامش بقواعد التداول بالهامش.
8. مراجعة اتفاقية التسجيل البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي.
9. دراسة الاكتفاء الذاتي المؤسسي للهيئة.
10. مبادئ عمل النافذة الواحدة.
11. قواعد البيع على المكشوف.
12. قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية.
13. قواعد توزيع الأرباح على المساهمين بالشركات والكيانات المدرجة.

التعاون الدولي

تولي هيئة قطر للأسوق المالية اهتماما كبيرا في مجال التعاون الإقليمي والدولي الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يربطها بالعديد من الجهات التنظيمية المماثلة العاملة في قطاع سوق رأس المال في المنطقة والعديد من دول العالم.

وتعمل الهيئة على تعزيز مختلف مجالات التعاون مع نظيراتها في تلك الدول والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، سعيا منها إلى الارتقاء بعملية بناء القدرات المهنية والمؤسسية، وترسيخ حضورها على الساحة الدولية بتعزيز مشاركاتها بالمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل.

وتشارك الهيئة في ظل هذا التعاون، نظيراتها الإقليمية والدولية، بتبادل المعرفة والمعلومات، فضلا عن الخبرات والمقترحات، والرد على الطلبات والاستفسارات، بما يخدم عملية التطوير المستمر لقطاع سوق رأس المال.

الفعاليات المنظمة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:

أولاً: مشروع هيئة قطر للأسواق المالية الرقمي التوعوي التقييمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تم إطلاق البرنامج في فبراير 2021، بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI). وقامت الهيئة بتطوير هذا البرنامج التعليمي الرقمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باللغتين العربية والإنجليزية، للمهنيين العاملين في سوق رأس المال. وسيشكل استكمال هذا البرنامج بنجاح عاملاً مساعداً في نشر الوعي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع سوق رأس المال. كما سيتم أخذ اجتياز البرنامج بنجاح بالاعتبار عند تقييم طلب الترخيص من الهيئة.

ويجمع البرنامج بين المعرفة التنظيمية والرقابية وبين الخبرة المهنية والتدريبية، حيث يشتمل على المبادئ واللوائح الدولية المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك التشريعات الخاصة بهما في دولة قطر. وأتاحت الهيئة ضمن منصاتها الرقمية هذا البرنامج للعامة وللمهتمين، والذي يمكن تصفحه والوصول إليه من خلال أي هاتف محمول أو جهاز لوحي أو كمبيوتر محمول، وذلك بهدف نشر المعرفة والوعي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع سوق رأس المال خاصة، وفي القطاع المالي بشكل عام.

يتألف البرنامج من نموذج معرفي يتضمن ثمانية فصول محورية، ويختتم باختبار من مجموعة أسئلة متعددة الخيارات وعند النجاح بالاختبار، يتلقى المسجلون شهادة قابلة للتحميل صادرة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).

يشتمل البرنامج التعليمي الرقمي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الكثير من دراسات الحالة العملية التي تبين ما يجب القيام به في مواقف معينة، بالإضافة إلى قاموس للمصطلحات، وروابط للمراجع ومقاطع فيديو ذات صلة لمساعدة المهنيين في دراستهم لهذا النموذج التفاعلي. وعند اجتياز المسجلين في البرنامج التعليمي الرقمي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للامتحان بمعدل لا يقل عن 75%، سوف يتلقون شهادة قابلة للتحميل تتضمن تأكيد النجاح وتاريخ التقييم، من قبل هيئة قطر للأسواق المالية والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI). والدخول متاح بشكل غير محدود، حيث يمكن للمستخدمين الخروج من النموذج وإعادة فتحه في وقت لاحق. ولدى الهيئة إمكانية الوصول إلى نتائج التقييم المهني للمشاركين للإشراف على الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة. وبلغ عدد المشاركين في البرنامج (216) مشارك.

ثانياً: حملة "مُلم" التوعوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

وهو برنامج مشترك بين الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي بدأ تنفيذه مطلع شهر نوفمبر 2020، ويستهدف المتعاملين في الأسواق المالية والمهتمين بها من مختلف القطاعات.

وبموجب هذا البرنامج، تتولى كل جهة من الجهات المنظمة للسوق المالية في كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رعاية مدة معينة من البرنامج، من خلال نشر رسائل توعوية متنوعة تتضمن البيانات الصحفية والرسائل التي تنشر على المواقع الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي للجهات المشاركة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

الفعاليات التي نظمتها الهيئة في إطار برنامج "مُلـــم":

• حملة "احمِ استثماراتك بمعرفة حقوقك والتزاماتك":

هـي حملـة توعويـة وتثقيفيـة شـاملة أقيمـت فعالياتهـا مـن مطلـع فبرايـر وحتـى نهايـة مـارس 2021، وهدفـت إلـى رفـع مسـتوى الوعـي لـدى المسـتثمرين في دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، ونشـر التوعيـة بأساسـيات الاسـتثمار في أسـواق المـال وطـرق الاحتيـال والمخاطـر، والتأكيـد على ضـرورة انتهـاج اسـتراتيجيات تسـاعد في تقليـل تلـك المخاطـر، والتعريـف بالأنظمـة والتشـريعات التـي تحكـم التعامـلات في الأسـواق الماليـة، بمـا يعمـل على زيـادة معاييـر الكفـاءة والسـلامة فيهـا.

• برنامج "التكنولوجيا المالية من المنظور الرقابي":

هـو برنامـج تدريبـي نظمتـه الهيئـة بالتعـاون مـع اتحـاد هيئـات الأوراق الماليـة العربيـة، عـن بعـد خـلال الفتـرة مـن 17 إلـى 18 مـارس 2021، ويعكـس هـذا البرنامج التدريبـي اهتمـام هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة والتزامهـا تجـاه تعزيـز الجانـب التدريبـي الفنـي المتخصـص والتثقيفـي والتوعـوي للمتعامليـن والمهتميـن وذوي العلاقـة في قطـاع سـوق رأس المـال، ودعـم نمـو وتطـور سـوق رأس المـال بشـكل عـام، وتشـجيع عمليـة تطبيـق التكنولوجيـا المتطـورة.

وهـدف البرنامـج إلـى فهـم مصطلـح التكنولوجيـا الماليـة (Fintech)، وعلاقتـه بقطـاع سـوق رأس المـال، إضافـة إلـى اسـتعراض مكونـات التكنولوجيـا الماليـة ونظامهـا الإيكولوجـي (Fintech Ecosystem)، ومجـالات تطبيقهـا الرئيسـية والاتجاهـات العالميـة في هـذا المجـال.

ثالثاً: أسبوع المستثمر العالمي الخامس لمنظمة هيئات الأوراق المالية (الأيسكو) 2021:

برنامج "إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات المالية"

نظمـت هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة بالتعـاون مـع اتحـاد هيئـات الأوراق الماليـة العربيـة في إطـار أسـبوع المسـتثمر العالمـي، برنامجـا تدريبيـا عـن بُعـد وذلـك خـلال الفتـرة مـن 11-9 نوفمبـر 2021

وتـم مـن خـلال هـذا البرنامـج، تسـليط الضـوء على مخاطـر أعمـال المؤسسـات الماليـة، والتقنيـات العمليـة المطلوبـة مـن أجـل التحقيـق في الحـوادث ذات العلاقـة بالمخاطـر الماليـة والتشـغيلية، وكيفيـة إدارة هـذه المخاطـر على المـدى الطويـل. ومـن خلالـه، تـم عـرض نمـوذج السـلوكيات المناسـبة لإدارة المخاطـر التشـغيلية في مـكان العمـل، بمـا يسـاهم في تعزيـز مواجهتهـا وأهـم الاعتبـارات التنظيميـة في إدارتهـا.

الفعاليات التي شاركت بها هيئة قطر للأسواق المالية:

• البرنامج المشترك بين المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو، وكلية الحقوق بجامعة هارفارد:

شـاركت هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة في البرنامـج المشـترك بيـن المنظمـة الدوليـة لهيئـات الأوراق الماليـة وكليـة الحقـوق بجامعـة هارفـارد، وهـو برنامـج تعليمـي تنفيـذي مـن مرحلتيـن مصمـم خصيصًـا للهيئـات التنظيميـة لأسـواق الأوراق الماليـة، حيـث غطـت المرحلـة الأولـى أساسـيات وتفاصيـل تنظيـم الأوراق الماليـة والامتثـال، والتـي عقـدت مـن تاريـخ 14 إلـى 17 يونيـو 2021. كمـا غطـت المرحلـة الثانيـة التحديـات التنظيميـة الحاليـة والمسـتقبلية والقضايـا الناشـئة، والتـي عقـدت مـن تاريـخ 13 إلـى 17 ديسـمبر 2021.

• **ورشة عمل الرقابة على سوق المشتقات وآليات المقاصة المركزية:**

شاركت هيئة قطر للأسواق المالية في ورشة عمل الرقابة على سوق المشتقات وآليات المقاصة المركزية بتاريخ 12 سبتمبر 2021، والمنظمة من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث تم استعراض ما يخص آليات المقاصة المركزية وفرص التعاون بين دول المجلس.

• **برنامج كلية الحقوق بجامعة هارفارد وبرنامج الأنظمة المالية الدولية:**

شاركت هيئة قطر للأسواق المالية في برنامج كلية الحقوق بجامعة هارفارد وبرنامج الأنظمة المالية الدولية، حيث يهدف البرنامج إلى تسهيل تطوير السوق من خلال تمكين قادة المستقبل في الأسواق المالية من خلال تدريب مكثف من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة هارفارد ومسؤولين حكوميين مختصين وخبراء من القطاع الخاص، وتم عقد البرنامج على مدار شهري يونيو ويوليو 2021.

• **البرنامج التدريبي الثالث والعشرين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – الأيسكو:**

شاركت هيئة قطر للأسواق المالية بالبرنامج التدريبي الثالث والعشرون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والذي عقد بشكل افتراضي من تاريخ 25 إلى 27 أبريل2021، تحت عنوان " مراقبة السوق واستخدام التكنولوجيا". حيث تم التطرق إلى التحديات والضغوطات التي تواجه الأسواق حول العالم، كما تم التطرق إلى استخدام التكنولوجيا في مراقبة السوق من خلال مشاركة تجارب الأعضاء والنقاش حول دراسات الحالة.

• **الدورة التدريبية على النظام الموحد للتقارير المالية الإلكترونية:**

شاركت هيئة قطر للأسواق المالية في الدورة التدريبية على النظام الموحد للتقارير المالية الإلكترونية باستخدام لغة (XBRL) منصة (افصاح - Q-Disclosure)، المنظمة من قبل بورصة قطر، والتي تم عقدها خلال 7 و8 أبريل 2021.

الاجتماعات التي شاركت بها الهيئة على المستوى الدولي:

• **اجتماعات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

- الاجتماع الثالث والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، بتاريخ 11 أبريل 2021.
- الاجتماع التشاوري لرؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بتاريخ 25 مارس 2021.
- اجتماعات فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس.
- اجتماعات فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- **اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية:**
  - الاجتماع السنوي الخامس عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بتاريخ 25 مايو 2021.
  - اجتماعات فرق العمل لتنفيذ أهداف ومبادرات الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام 2021/2025.
- **اجتماعات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو:**
  - اجتماع فريق الرصد لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف ومذكرة التفاهم متعددة الأطراف المعززة بتاريخ 8 نوفمبر 2021.
  - اجتماع اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط، بتاريخ 10 نوفمبر 2021.
  - اجتماع لجنة النمو والأسواق الناشئة، بتاريخ 11 نوفمبر 2021.
  - اجتماع لجنة الرؤساء، بتاريخ 16 نوفمبر 2021.
  - الاجتماع السنوي للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، بتاريخ 3 يونيو 2021.

ومن أبرز ما تم إنجازه خلال السنة:

الاستبيانـــــات

الجهة	الاستبيان
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	مسح حول تنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية 2021 – 2025
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	استبيان حول التنفيذ 2021
هيئة أسواق المال - الكويت	التمويل المستدام
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	استبيان حول مجموعة أدوات الإنفاذ

الطلبـــات الـــــواردة

الجهة	الطلب
هيئة أسواق المال - الكويت	استفسارات بشأن التراخيص
هيئة أسواق المال - الكويت	نشاط صانع السوق
هيئة أسواق المال - الكويت	سوق الشركات الناشئة
هيئة الأوراق المالية والسلع - الأمارات العربية المتحدة	طلب مساعدة
هيئة الأوراق المالية الماليزية	طلب مساعدة تحت مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
هيئة أسواق المال - الكويت	درجات التقاضي
هيئة الأوراق المالية البولندية	طلب مساعدة
هيئة أسواق المال - الكويت	ضوابط صناديق التحوط
هيئة أسواق المال - الكويت	الطعن في قرارات لجنة التأديب
هيئة أسواق المال - الكويت	القواعد المنظمة للّجان وفرق العمل
هيئة أسواق المال - الكويت	تنمية أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	طلب معلومات بشأن التعاون الدولي بخصوص عملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين
هيئة أسواق المال - الكويت	إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس رقم 71 لسنة 2020
هيئة أسواق المال - الكويت	استفسارات عامة
هيئة الأوراق المالية والسلع - الأمارات العربية المتحدة	استفسارات عامة
سلطنة عُمان	قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الطلبـات الصـــادرة

الطلب
التشريعات القانونية
الهيكل التنظيمي

بناء قدرات الموارد البشرية والتقطير

يعتبر تطوير وبناء قدرات رأس المال البشري، من أهم وأبرز دعائم الارتقاء بمستوى العمل والأداء والإنجاز. ومن شأن التطوير المستمر للموارد البشرية أن يضمن مخرجات تتواكب مع تطلعات الهيئة وطموحاتها، ومن هذا المنطلق، تولي هيئة قطر للأسواق المالية، جل اهتمامها لعملية تطوير رأس المال البشري، لتعزيز قدراته التنافسية، كما تعمل على زيادة مستوى تقطير الوظائف وتعيين الكفاءات الوطنية في مختلف الإدارات والأقسام، وصولا إلى تحقيق مضمون خطتها الاستراتيجية (2017 - 2022).

تدريب العاملين في الهيئة:

البيان	برنامج تدريبي	ورشة عمل	ندوة	اجتماع
داخلي	148	3	3	0
خارجي	15	4	2	11
الإجمالي	163	7	5	11

إجمالي عدد موظفي الهيئة ونسبة التقطير:

عدد الموظفين	2021	النسبة من الإجمالي	2020	النسبة من الإجمالي
الموظفون القطريون	93	%68	86	%66
الموظفون غير القطريين	44	%32	45	%34
الإجمالي	137	%100	131	%100

ملاحظة: تم استبعاد موظفي (عمال الخدمات) من العدد الإجمالي عند احتساب نسبة التقطير بالهيئة

عدد التعيينات	2021	النسبة من الإجمالي	2020	النسبة من الإجمالي
الموظفون القطريون	12	%86	7	%87.5
الموظفون غير القطريين	2	%14	1	%12.5
الإجمالي	14	%100	8	%100

موظفو الهيئة حسب الدرجات العلمية:

الفئات	2021				2020			
	العدد	النسبة من إجمالي عدد الموظفين	جامعات محلية	جامعات خارجية	العدد	النسبة من إجمالي عدد الموظفين	جامعات محلية	جامعات خارجية
جامعي فأعلى	99	%72	56	43	94	%72	51	43
دون الجامعي	38	%28			37	%28		
الإجمالي	137	%100			131	%100		

برنامج الابتعاث الحكومي:

يهدف "برنامج الابتعاث الحكومي" إلى تزويد الهيئة باحتياجاتها من التخصصات العلمية المختلفة، والأعداد المطلوبة من الموظفين في كل تخصص، فضلا عن غايات تطبيق سياسة الإحلال والتوطين.

ملخص برنامج الابتعاث الحكومي:

التقدم المحرز	العدد
الإجمالي المستهدف بخطة الابتعاث الحكومي	(50) طالب
الطلاب الذين تم ابتعاثهم	(39) طالب
الطلاب الذين تخرجوا وانضموا لفريق عمل الهيئة	(29) خريج

برنامج إعداد الخريجين:

- قامت الهيئة بإعداد برنامج تطويري لفئة الخريجين الجدد من موظفيها خلال سنة 2021.
- استوعب البرنامج (10) موظفين من خريجي برنامج الابتعاث الحكومي، كدفعة أولى ويطبق أيضا على كافة الخريجين الجدد من خارج برنامج الابتعاث الحكومي.
- يشتمل برنامج الخريجين الجدد على خطط تطويرية فردية واضحة تنقسم إلى الكفاءات الفنية والكفاءات السلوكية.
- يتضمن البرنامج مجموعة برامج فنية متعددة يتبعها تدريب تخصصي يتلاءم مع احتياجات عمل كل خريج.

العلاقات العامة والاتصال:

قامت الهيئة على صعيد العلاقات العامة والاتصال، بإنجاز العديد من المهام والأنشطة والبرامج المستندة إلى استراتيجية الهيئة بالاتصال الداخلي والخارجي المباشر وغير المباشر.

وفي مجال جهود الهيئة المتواصلة في مكافحة انتشار فيروس كورونا، استمرت إدارة العلاقات العامة والاتصال خلال السنة بتسليط الضوء على التدابير الوقائية الواجب اتباعها لمكافحة فيروس كورونا في بيئة العمل، فضلا عن إرسال نصائح عامة لموظفي الهيئة، إضافة إلى إعداد نشرات توعوية متكاملة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة، ومواد تعليمية للوقاية من الإصابة بالفيروس، وإرسالها عبر البريد الإلكتروني بشكل شبه يومي إلى موظفي الهيئة.

وقد تعاونت إدارة العلاقات العامة والاتصال في إعداد هذه المواد التوعوية مع وزارة الصحة، وذلك في إطار برنامج الصحة في أماكن العمل بموجب مذكرة التعاون الموقعة بين الهيئة والوزارة خلال شهر أبريل من عام 2019، والتي تحدد الأنشطة التي تندرج ضمن برنامج الصحة في أماكن العمل والتي توفرها وزارة الصحة العامة لهيئة قطر للأسواق المالية.

كذلك وضمن فعاليات برنامج الصحة في أماكن العمل والخطة الوطنية للتغذية والنشاط البدني، نظمت إدارة العلاقات العامة والاتصال، مشاركة موظفي الهيئة في ندوتين توعويتين بالتعاون مع وزارة الصحة العامة، حول "النشاط البدني"، وحول "مواءمة العمل المكتبي".

وفي إطار الدور التوعوي لهيئة قطر للأسواق المالية، نظمت الهيئة حملة توعوية وتثقيفية شاملة تحت عنوان "احمِ استثماراتك بمعرفة حقوقك والتزاماتك"، وذلك في إطار برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "مُلِم".

وقد تولت إدارة العلاقات العامة والاتصال، تنظيم مشاركة الهيئة في الجانب الإعلامي من الحملة، من خلال إعداد "التغريدات" التي تحمل مضامينها رسائل توعوية وتثقيفية متنوعة تتعلق بأساسيات الاستثمار، والتي شاركتها الهيئة الجهات الرقابية المنظمة والمشرفة على الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي كان يتم نشرها بشكل يومي على حسابات التواصل الاجتماعي لتلك الجهات.

كما قامت إدارة العلاقات العامة والاتصال بإعداد البيانات والتقارير الصحفية اللازمة المتعلقة بالأنظمة والقرارات والبرامج التدريبية والتعليمية التي أصدرتها الهيئة خلال السنة.

دعم وتطوير تكنولوجيا المعلومات:

تسعى الهيئة لمواكبة التطور التكنولوجي، وتوفير أحدث الخدمات الإلكترونية وإتاحتها لكافة المعنيين بأسواق رأس المال في قطر، من مستثمرين ومتعاملين وخاضعين لرقابة الهيئة.

وتحرص الهيئة على تلبية احتياجات المستثمرين والمتعاملين وتوفير الوقت والجهد بإنجاز أعمالهم ومعاملاتهم من خلال جعل أكبر قدر ممكن من خدماتها متاحة إلكترونيا عبر الموقع الرسمي للهيئة، أو من خلال تطبيق الهاتف الجوال الخاص بها.

ومن أهم ما قامت به الهيئة خلال السنة:

البرنامج التعليمي المهني الرقمي لهيئة قطر للأسواق المالية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

بعد الإطلاق التجريبي للبرنامج بنجاح، قامت هيئة قطر للأسواق المالية في 2021، بإتاحته رسميا للعامة والمهتمين، علما أن البرنامج قد تم تطويره بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، وهو منصة تعليمية رقمية متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، للمهنيين العاملين والمهتمين في سوق رأس المال.

وقامت إدارة نظم المعلومات بتصميم وبرمجة صفحات المنصة الخاصة بالبوابة الالكترونية لهيئة قطر للأسواق المالية، ثم الربط الآلي والتبادل الفوري للبيانات مع بوابة المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).

- إطلاق تطبيق الجوال الجديد الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية.
- إطلاق خدمات إلكترونية جديدة:

الخدمة	العدد
الخدمات الالكترونية الجديدة على البوابة الإلكترونية للهيئة	5
الخدمات الالكترونية الجديدة على تطبيق الجوال للهيئة	13

- تنفيذ مشروع "تنفيذ سياسات تأمين المعلومات الوطنية" (NIA)، وهو من المشاريع المعتمدة من وزارة المواصلات والاتصالات، والذي يهدف إلى الحفاظ على سرية ونزاهة وتوافر أصول المعلومات وتصنيفها حسب المعايير الوطنية، كما يحدد المخاطر المرتبطة به وسبل الحماية المناسبة الواجب اتباعها.
- تحديث بعض الأنظمة الأساسية المستخدمة في الهيئة (UPGRADE MS Active Directory, MS Exchange and MS SCCM)
- تنفيذ مشروع المصادقة متعددة العوامل من شركة ميكروسوفت (MS Multi-factor Authentication)
- تنفيذ الحملتين الأولى والثانية من البرنامج التوعوي لأمن المعلومات.

عدد الدورات التوعوية	عدد المشاركين	نسبة النجاح
8	400	%87

- البدء بمشروع تطوير لوحات القيادة باستخدام (MS-Power BI) QFMA Dashboards
- البدء بإجراءات نظام المراسلات والأرشفة الإلكترونية الجديد للهيئة.

التخطيط وضمان الجودة

عملت الهيئة على تعزيز دور إدارة التخطيط والجودة لديها لتحقيق ما هو مناط بها من مسؤوليات استراتيجية للوصول إلى جودة الأداء والنتائج والمخرجات، ومتابعة تحقيق الخطة الاستراتيجية للهيئة.

ومن أهم ما قامت به خلال السنة:

إنجاز المرحلة الخامسة من معايير الأداء المؤسسي بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي:

تحقيقاً للهدف الاستراتيجي (رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة)، وبالتنسيق مع إدارة تنظيم الجودة من ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي، تم تدشين المرحلة الخامسة من دليل معايير الأداء المؤسسي للجهات الحكومية، حيث تم تعميم هذه المعايير على كافة الإدارات بالهيئة.

ويهدف الدليل إلى الالتزام بمعايير الأداء المؤسسي المعتمدة من قبل مجلس الوزراء والمطلوب من جميع الأجهزة الحكومية تطبيقه والتقيد به، باعتباره مؤشرا على تطور بيئة الأعمال لدى الجهات الحكومية.

وقد تم انجاز المرحلة الخامسة من معايير الأداء المؤسسي لهيئة قطر للأسواق المالية وتم تسليمها لديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

استـــــاد
974

تـم افتتـاحــه فـي
20 نوفمبــر 2021

الفصـــــل الخامس

5

ملخـــص عـــــام لأداء سوق الأوراق الماليــة القطريــة

ملخص عام لأداء سوق الأوراق المالية القطرية "بـورصـــة قـطـــر"

الســـوق الرئيســـيـــة

حركـــة المؤشـــر العـــام	التغير % 2021-2020	2017	2018	2019	2020	2021
	%11.4	8,523.38	10,299.01	10,425.51	10,435.96	11,625.81

أداء مؤشر بورصة قطر العام

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
QSE 2021	10,473.50	10,145.99	10,401.50	10,911.40	10,748.26	10,730.68	10,753.28	11,092.90	11,485.23	11,764.77	11,386.31	11,625.81
QSE 2020	10,442.01	9,490.14	9,490.14	8,764.05	8,844.74	8,998.56	9,368.17	9,845.17	9,990.39	9,691.02	10,262.10	10,435.96

الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية

الأسهم المدرجة	أسهم مجانية	إدراجات جديدة	المجموع
عدد الشركات	1	1	2
عدد الأسهم المدرجة (مليون سهم)	24	350	374

نشاط السوق الرئيسية

	2021	2020	التغير %
إجمالي عدد الشركات المدرجة	47	47	-
القيمة السوقية (مليار ريال قطري)	667.57	602.20	%10.86
قيمة التداول (مليار ريال قطري)	112.78	105.78	%6.62
عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	47.04	55.16	-%14.72
عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)	2.47	2.29	%7.86
متوسط قيمة التداول اليومي (مليون ريال قطري)	452.93	424.82	%6.62
متوسط عدد الأسهم المتداولة اليومي (مليون سهم)	188.90	221.51	-%14.72
متوسط عدد الصفقات اليومي	9,908.09	9,186.03	%7.86
عدد أيام التداول	249	249	-

إحصائيات قطاعات السوق الرئيسية

عدد الشركات المدرجة في كل قطاع

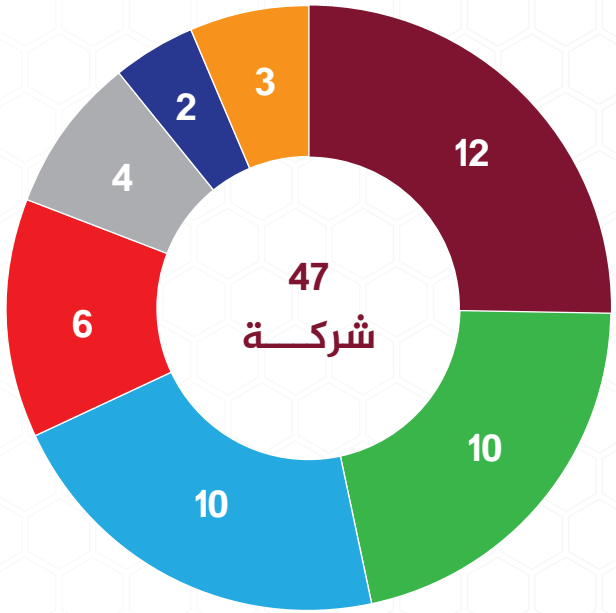

قطاع البنـــوك
قطاع الخدمـات
قطاع الصناعـة
قطاع التأميـــن
قطاع العقـارات
قطاع الاتصـالات
قطاع النقـــل

نشاط ومؤشرات القطاعات في السوق الرئيسية

القطاع	القيمة السوقية (مليار ريال قطري)	قيمة التداول (مليار ريال قطري)	معدل الدوران %	ريـــع السهم %	مؤشر السعر إلى العائد (مرة)
البنوك والخدمات المالية	335.98	41.12	12.24	2.34	14.42
الخدمات والسلع الاستهلاكية	35.93	15.98	44.47	2.85	18.12
الصناعة	166.87	32.68	19.58	2.33	15.96
التأمين	15.58	3.29	21.10	0.72	16.94
العقارات	54.00	9.37	17.34	1.29	27.85
الاتصالات	29.53	4.69	15.87	3.43	-35.05
النقل	29.69	5.66	19.07	3.41	16.28
السوق	**667.57**	**112.78**	**16.89**	**2.34**	**16.87**

المستثمرون في السوق الرئيسية

نسب ملكية الأسهم حسب فئات المستثمرين (حسب عدد الأسهم)

%90.26
المستثمرون القطريون

%1.97
المستثمرون الخليجيون

%7.77
المستثمرون الأجانب

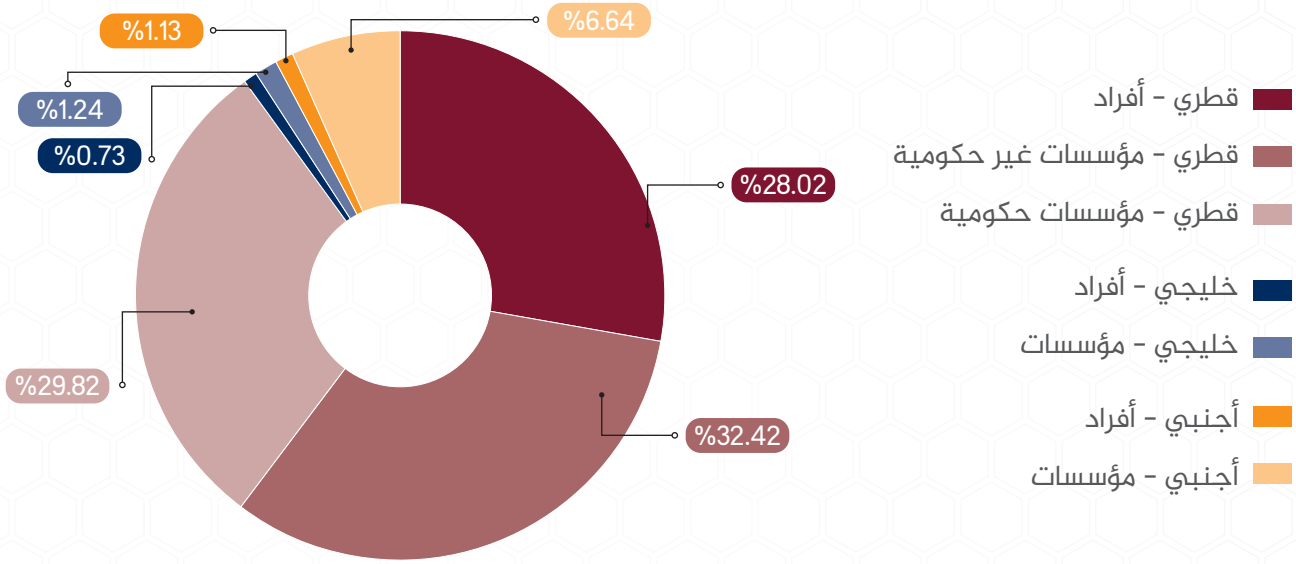

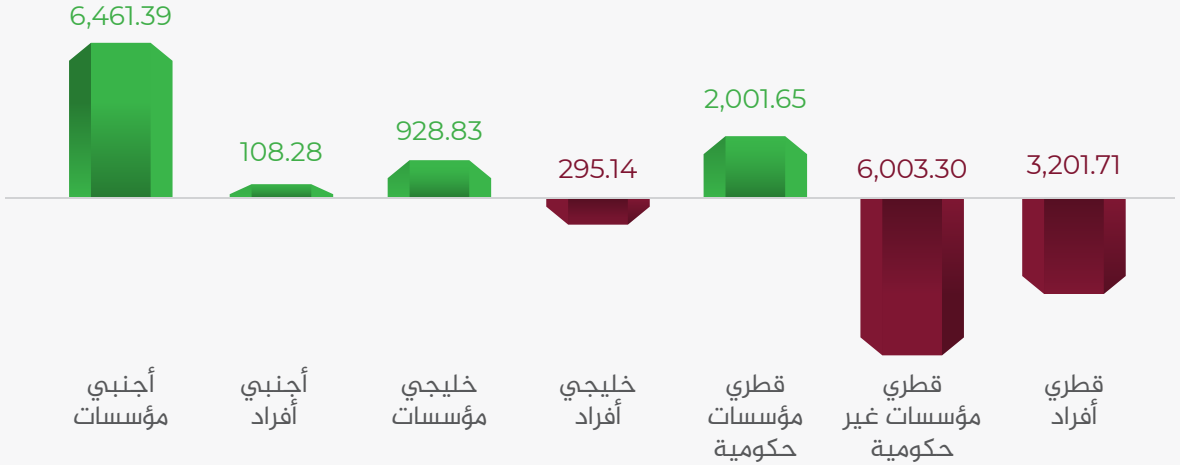

صافي إجمالي البيع والشراء بحسب فئات المستثمرين

(مليون ريال قطري)

تعامـــلات المستثمريـــن فـــي الســـوق الرئيسيـــــة

نسبة الشـــــراء

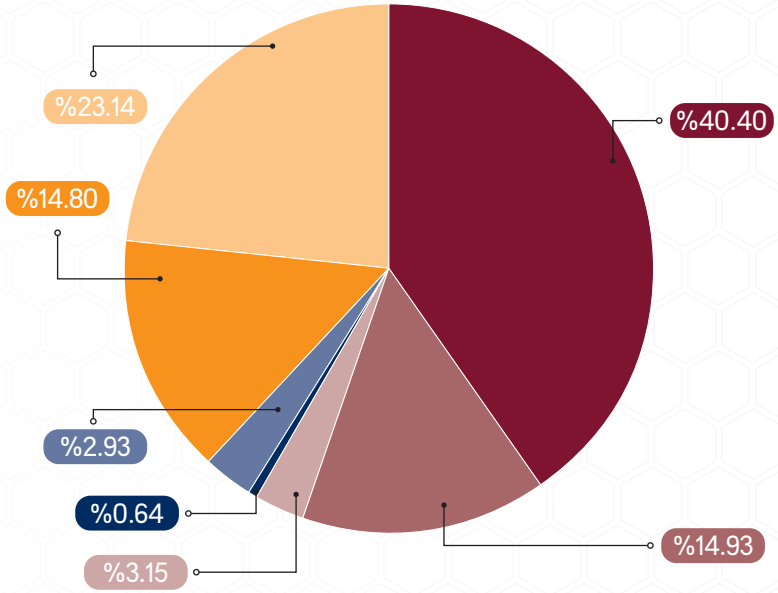

- قطري - أفراد
- قطري - مؤسسات غير حكومية
- قطري - مؤسسات حكومية
- خليجي - أفراد
- خليجي - مؤسسات
- أجنبي - أفراد
- أجنبي - مؤسسات

نسبة البيـــــع

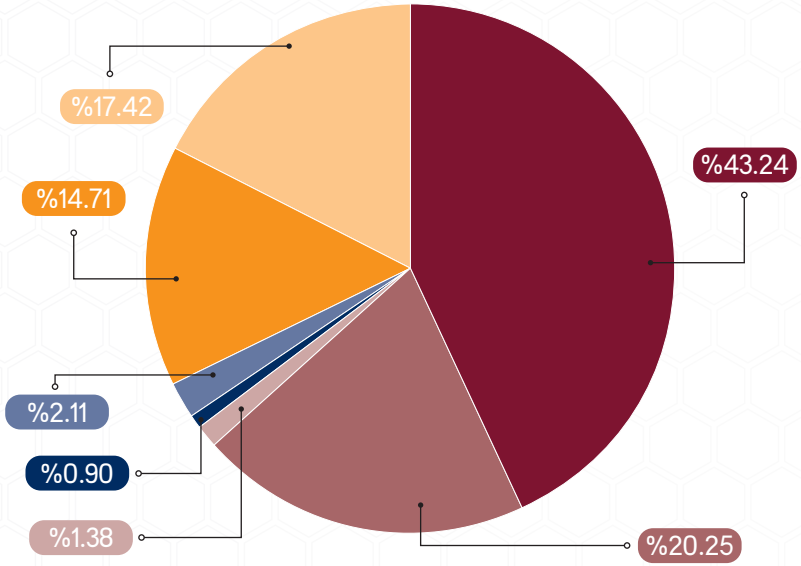

- قطري - أفراد
- قطري - مؤسسات غير حكومية
- قطري - مؤسسات حكومية
- خليجي - أفراد
- خليجي - مؤسسات
- أجنبي - أفراد
- أجنبي - مؤسسات

أدوات الدين الحكومية

أذونات الخزينة المدرجة والمتداولة

أذونات الخزينة (مليون ريال قطري)	2021	2020	التغير %
أذونات الخزينة المدرجة	7,090.00	7,177.50	-1.22
أذونات الخزينة المتداولة	-	99.77	-

السندات الحكومية المدرجة والمتداولة

السندات الحكومية (مليون ريال قطري)	2021	2020	التغير %
السندات الحكومية المدرجة	13,450.00	-	-
السندات الحكومية المتداولة	11,332.06	9,869.19	14.82

تداولات صناديق المؤشرات (مليون ريال قطري)

الصندوق	2021	2020	التغير %
مؤشر بورصة قطر	132.29	26.00	408.74
الريان قطر المتداول	74.58	53.87	38.44
الإجمالي	206.87	79.87	159.00

السوق الثانية (الناشئة)

الأسهم المدرجة

الأسهم المدرجة	إدراجات جديدة
عدد الأسهم المدرجة (مليون سهم)	290

نشاط السوق

نشاط السوق الناشئة	2021
إجمالي عدد الشركات المدرجة	2
قيمة التداول (مليون ريال قطري)	346.20
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	123.49
عدد الصفقات المنفذة	9,467

نسب ملكية الأسهم حسب فئات المستثمرين (حسب عدد الأسهم)

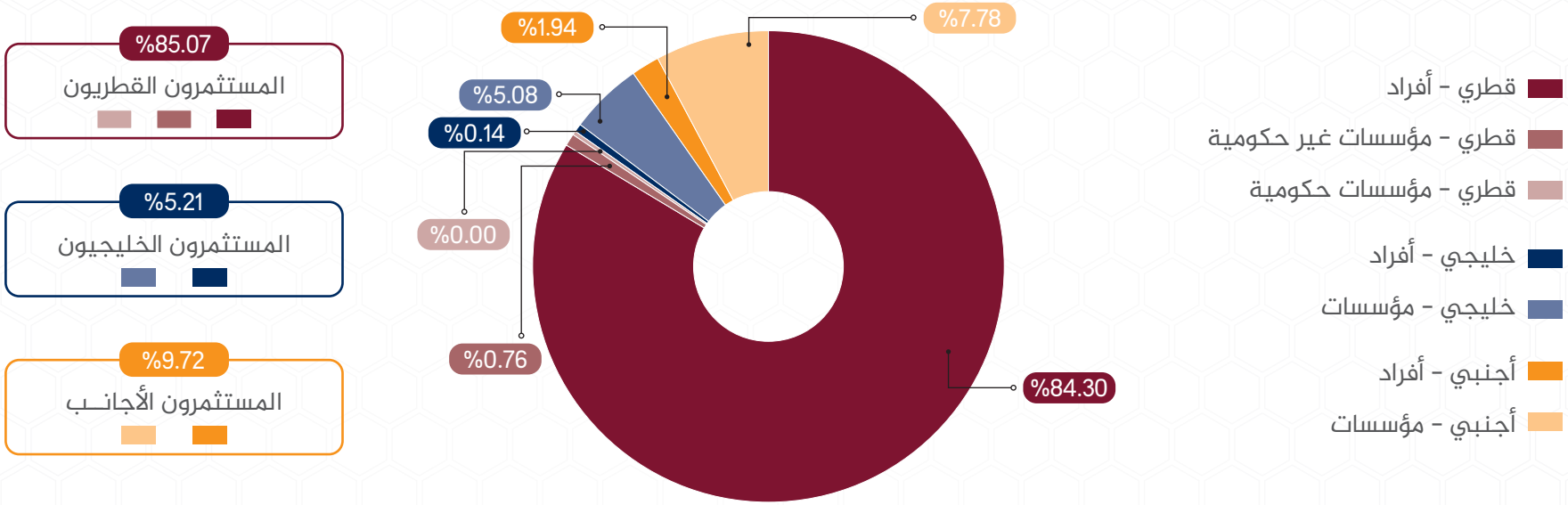

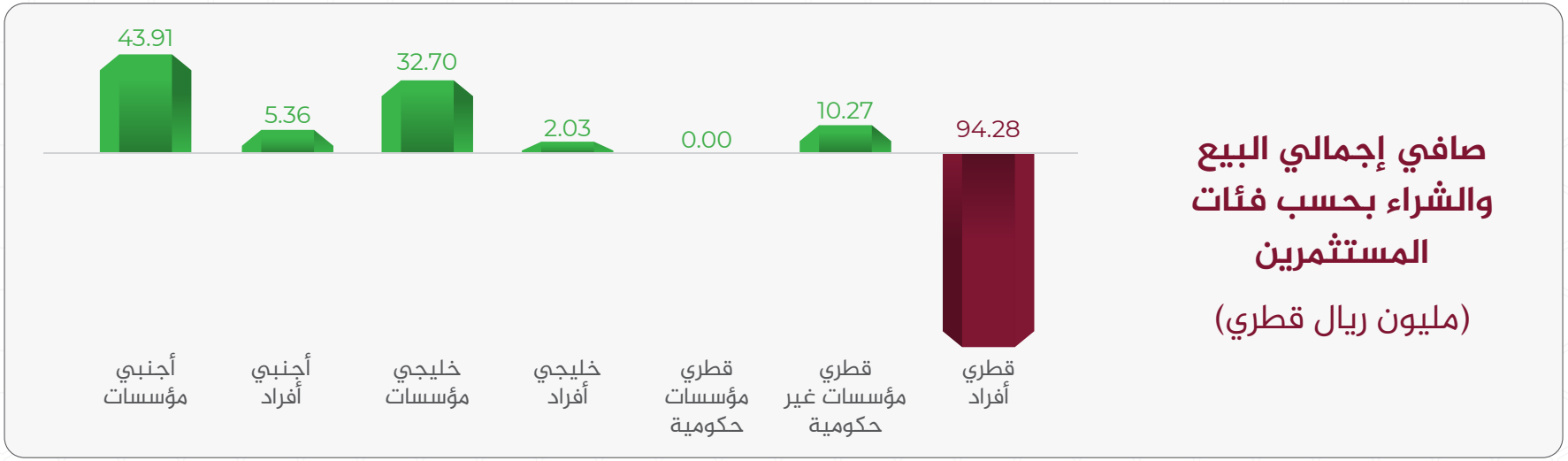

صافي إجمالي البيع والشراء بحسب فئات المستثمرين

(مليون ريال قطري)

نســـب تعامــلات المستثـمريـــن

نسبة الشـــــراء

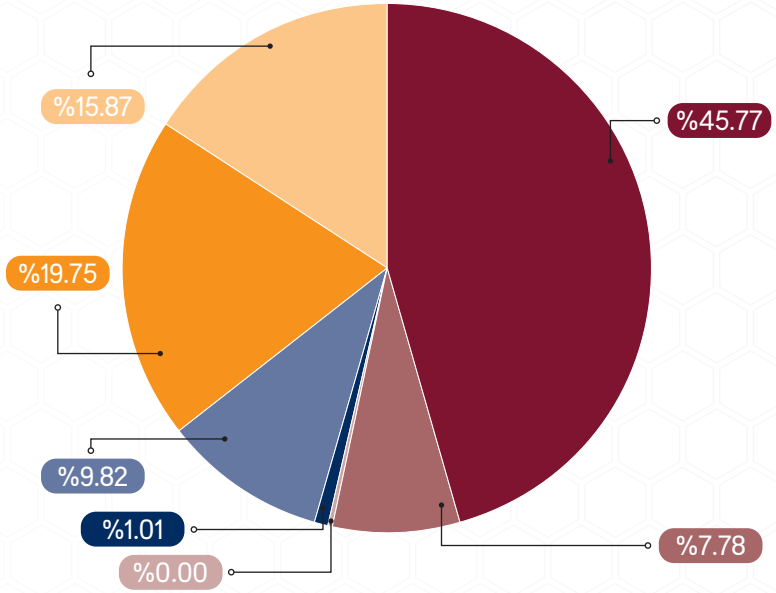

- قطري - أفراد
- قطري - مؤسسات غير حكومية
- قطري - مؤسسات حكومية
- خليجي - أفراد
- خليجي - مؤسسات
- أجنبي - أفراد
- أجنبي - مؤسسات

نسبة البيـــع

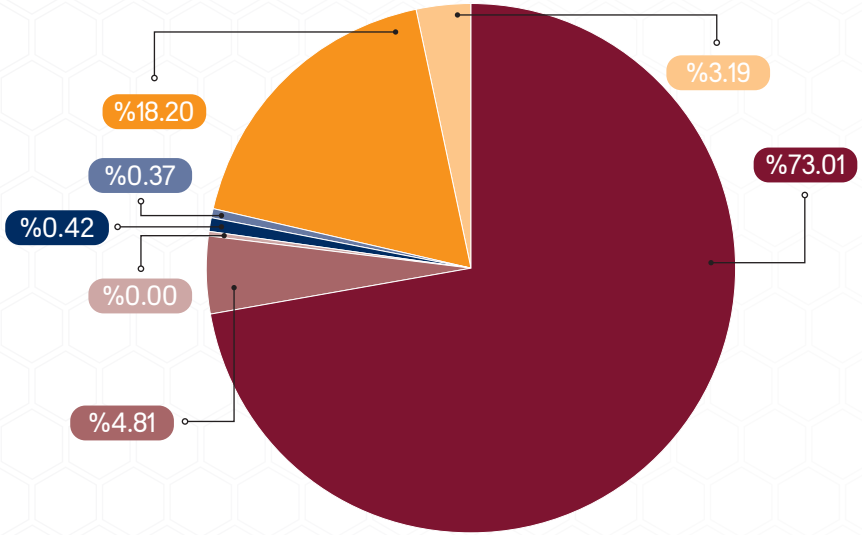

- قطري - أفراد
- قطري - مؤسسات غير حكومية
- قطري - مؤسسات حكومية
- خليجي - أفراد
- خليجي - مؤسسات
- أجنبي - أفراد
- أجنبي - مؤسسات

استـــــاد لوسيل

Lusail Stadium

هيئة قطر للأسواق المالية
Qatar Financial Markets Authority

qfma.org.qa

التقرير السنوي

2021

Qatar